



مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
CENTRAL BANK OF THE U.A.E.

سبتمبر | 2026

التقرير الاقتصادي ربع السنوي

جدول المحتويات

3	موجز تنفيذي
	الفصل الأول: التطورات الاقتصادية الدولية

5	1-1 الأفاق الاقتصادية العالمية
7	2-1 التضخم واستجابات السياسة النقدية
9	3-1 تطورات الأسواق العالمية

الفصل الثاني: التطورات الاقتصادية المحلية

11	1-2 النمو الاقتصادي
14	2-2 تحليل القطاع العقاري
15	3-2 التجارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة
16	4-2 التضخم

الفصل الثالث: تطورات الأسواق النقدية والمالية

18	1-3 المعروض النقدي وأسعار الفائدة
19	2-3 التطورات المصرفية
20	3-3 تطورات قطاع التأمين
21	4-3 التطورات المالية

موجز تنفيذي

شهد اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة استمراراً في التوسع في الربع الأول من عام 2026، حيث شهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ارتفاعاً بنسبة 3.0% على أساس سنوي، بفضل الأداء القوي للقطاعات غير النفطية بشكل أساسي. ولقد سجل الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي نمواً قوياً بنسبة 4.8%، مما يؤكد التنوع المستمر للاقتصاد. وبدورها شكّلت الأنشطة المالية وأنشطة التأمين محركاً رئيسياً للنمو، إذ سجلت قفزة بنسبة 17.3% وساهمت بمقدار 2.4 نقطة مئوية في نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، تلاها قطاع التشييد والبناء الذي سجل توسعاً بنسبة 8.1% مضيفاً 1.0 نقطة مئوية إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. ومن المتوقع أن يتعزز نمو الناتج المحلي الإجمالي للقطاع النفطي، وذلك بفضل الانتعاش الحاد في إنتاج النفط الذي ارتفع إلى مستويات شبه قياسية عند 3.8 مليون برميل يومياً في شهري يونيو ويوليو 2026.

وبالتطلع إلى المستقبل، فإنه من المتوقع أن يحافظ اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة على زخم إيجابي مستدام، مع توقعات بنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الإجمالي بنسبة 1.6% في عام 2026 وبنسبة 10.4% في عام 2027. وتستند هذه التوقعات الإيجابية إلى ركائز قوية للاقتصاد الكلي ومصدات حمانية مالية قوية وتدابير سياسات استباقية داعمة بما في ذلك حزمة استباقية لتعزيز مرونة المؤسسات المالية الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وحزمة دعم الأعمال في دبي بقيمة 2.5 مليار درهم، واستمرار المصروفات العامة المرتبط بالبنية التحتية.

ومن المتوقع أن يبلغ معدل التضخم في دولة الإمارات العربية المتحدة 2.4% في عام 2026 و1.9% في عام 2027، ليظل بذلك دون المتوسطات العالمية. وتسهم تكاليف السكن الخاضعة لضوابط الاحتواء وأسعار السلع الغذائية الأساسية الخاضعة للتنظيم والمراقبة الدقيقة لأسعار السلع الاستهلاكية الرئيسية في تعزيز الاستقرار، في حين يعمل تخفيف ضغوط التكلفة العالمية وتدابير السياسة الفعالة على تعزيز توقعات معتدلة تتسم بانخفاض التضخم.

ومن المتوقع أن يُحقق الاقتصاد العالمي نمواً بنسبة 3.0% في عام 2026، وهو معدل يقل بمقدار 0.1 نقطة مئوية عن التقديرات المنشورة في شهر أبريل. ويمثل هذا تباطؤاً معتدلاً مقارنة بمتوسط النمو السنوي البالغ 3.5% خلال الفترة 2024-2025. وتعكس هذه التوقعات مزيجاً من العوامل، بما في ذلك الدعم الناتج عن الاستثمارات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي ودورة التكنولوجيا العالمية، إلى جانب تأثيرات التطورات الخارجية المستمرة. وتشير التقديرات إلى أن المخاطر المحيطة بالافاق باتت أكثر توازناً مقارنة بشهر أبريل، وإن كانت لا تزال تميل إلى الجانب السلبي، إذ قد تؤثر التطورات التي تشهدها أسواق السلع الأساسية وظروف التجارة والأسواق المالية على معدلات التضخم وظروف التمويل العالمية. كما أنه من المتوقع أيضاً أن تتفاوت أفاق النمو بين الدول، مما يعكس تباين درجات التأثير بالتطورات الخارجية واختلاف مستويات مشاركتها في سلاسل القيمة المرتبطة بالتكنولوجيا. ومن المتوقع أن تتباطأ وتيرة النمو في الاقتصادات المتقدمة لتصل إلى نسبة 1.7% في عام 2026، مقارنة بنسبة 1.9% في عام 2025. وفي الولايات المتحدة، فإنه من المتوقع أن يُحقق الناتج المحلي الإجمالي نمواً بنسبة 2.3% في عام 2026، وهي نسبة لم يطرأ عليها أي تغيير عن التقديرات المنشورة في شهر أبريل، مدعوماً بظروف مالية تيسيرية نسبياً والاستثمارات المرتبطة بالتكنولوجيا. كما يُتوقع أن تتباطأ معدلات النمو في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية لتصل إلى 3.8% في عام 2026، مع تفاوت النتائج المتوقعة بين هذه الاقتصادات.

وتشير توقعات صندوق النقد الدولي الصادرة في شهر يوليو إلى أن مسار خفض التضخم العالمي قد توقف، إذ يُتوقع أن يرتفع التضخم العالمي من 4.1% في عام 2025 إلى 4.7% في عام 2026، وهو ما يُمثل تعديلاً بالرفع بمقدار 0.3 نقطة مئوية مقارنة بتوقعات أبريل، ويُعزى ذلك في المقام الأول إلى ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء. وبشكل عام، يُنظر إلى توقعات التضخم على أنها لا تزال ضمن نطاق السيطرة والاحتواء. وفي الولايات المتحدة، أشارت بيانات التضخم الأخيرة إلى ضغوطاً سعرية معتدلة بوجه عام، حيث تباطأ معدل التضخم الكلي إلى 3.4% على أساس سنوي في شهر يوليو، وانخفض التضخم الأساسي إلى 2.5%، مسجلاً بذلك أدنى مستوى له منذ خمسة أشهر. ومع ذلك، تظل تطورات التضخم محفوفة بحالة من عدم اليقين، بما في ذلك التغيرات المحتملة في أسعار السلع الأساسية وظروف التجارة والتطورات العالمية على نطاق أوسع. وفي ظل هذه المعطيات، أبقى الاحتياطي الفيدرالي على النطاق المستهدف لسعر الفائدة على الأموال الفيدرالية عند مستوى يتراوح بين 3.50% - 3.75% خلال عام 2026.

وتماشياً مع توجه السياسة النقدية للاحتياطي الفيدرالي، حافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي على سعر الأساس عند 3.65% خلال الربع الثاني من عام 2026 وحتى شهر يوليو. وظلت أسعار الفائدة في السوق النقدي في دولة الإمارات العربية المتحدة متماشية بوجه عام مع سعر الأساس، حيث بلغ متوسط الإقراض بالدرهم لليلة واحدة "دنيا" مستوى أعلى بنحو 3 نقاط أساس من سعر الأساس.

وقد سجل القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة نمواً قوياً، حيث ارتفع إجمالي الأصول بنسبة 12.5% على أساس سنوي ليصل إلى 5.6 تريليون درهم بنهاية الربع الثاني من عام 2026. كما شهدت محفظة القروض توسعاً بنسبة 18.1% على أساس سنوي، في حين حققت الودائع نمواً بنسبة 14.0% على أساس سنوي خلال الفترة نفسها. وبدورها حافظت البنوك على مراكز رأسمالية قوية، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال 17.0% في الربع الثاني من عام 2026، إلى جانب تحسن جودة الأصول، الأمر الذي عكسته نسبة صافي القروض المتعثرة التي بلغت 1.3%. كما واصل قطاع التأمين في دولة الإمارات العربية المتحدة نموه، حيث ارتفع إجمالي الأقساط المكتتبة بنسبة 11.0% على أساس سنوي خلال النصف الأول من عام 2026، وشهدت المخصصات الفنية وإجمالي حقوق الملكية زيادة بنسبة 6.8% و15.6% على التوالي خلال الفترة نفسها.

وحافظت أسواق الأسهم في دولة الإمارات العربية المتحدة على استقرارها بشكل عام خلال الربع الثاني من عام 2026، حيث استقر المؤشر العام لسوق أبوظبي للأوراق المالية عند مستوى 9,804 نقطة، وبلغت القيمة السوقية 2.9 تريليون درهم بنهاية الربع الثاني، في حين ارتفع المؤشر العام لسوق دبي المالي بنسبة 4.4% على أساس سنوي ليصل إلى 5,956 نقطة. وظلت هوامش عقود مبادلة مخاطر الائتمان السيادية لكل من أبوظبي ودبي عند مستويات منخفضة نسبياً، مما يعكس استمرار ثقة المستثمرين في الأسس الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة وآفاقها المستقبلية على المدى الطويل.

الفصل الأول

التطورات الاقتصادية الدولية



1-1 الآفاق الاقتصادية العالمية

من المتوقع أن يتباطأ النمو الاقتصادي العالمي إلى نسبة 3.0% في عام 2026 قبل أن يرتفع إلى نسبة 3.4% في عام 2027

من المتوقع أن تنمو الاقتصادات المتقدمة بنسبة 1.7% إلى 1.8%، بينما يتوقع أن تنمو الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية بنسبتي 3.8% و4.5% في عامي 2026 و2027 على التوالي

من المتوقع أن تشهد دول مجلس التعاون الخليجي نمواً اقتصادياً قوياً في عام 2027، وذلك بفضل عودة كل من قطاعي إنتاج الطاقة والنقل إلى مستوياتها الطبيعية

الاقتصاد العالمي

وفقاً للنسخة المحدثّة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي لشهر يوليو 2026، فإنه من المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 3.0% في عام 2026، قبل أن يرتفع إلى نسبة 3.4% في عام 2027. وفي الوقت الذي تستمر فيه التطورات الجيوسياسية في المساهمة في حالة عدم اليقين، فإن النشاط العالمي يحظى بدعم زخم أقوى في قطاع التكنولوجيا، بما في ذلك الاستثمارات المرتبطة بالتقدم في مجال الذكاء الاصطناعي. ومع ذلك، فإن آفاق النمو متفاوتة بين الاقتصادات، مما يعكس تباين تأثيرها بالتطورات الخارجية واختلاف مستويات مشاركتها في سلاسل القيمة المرتبطة بالتكنولوجيا.

باتت المخاطر المحيطة بالآفاق أكثر توازناً مقارنة بشهر أبريل، وإن كانت لا تزال تميل إلى الجانب السلبي. قد تسهم المزيد من التطورات الجيوسياسية في تقلبات أسواق السلع الأساسية وتعطيل سلاسل التوريد وزيادة ضغوط التضخم وتشديد الأوضاع المالية، في حين أن تجزئة التجارة ومصدات الحماية السياسية المحدودة قد تفاقم هذه الضغوط. وعلى الجانب الإيجابي، فإن الاستثمارات المدفوعة بالذكاء الاصطناعي وعودة أسواق الطاقة إلى طبيعتها وخفض الحواجز التجارية وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية من شأنها تحسين آفاق النمو. ويُعد الحفاظ على استقرار الأسعار وإعادة بناء مصدات الحماية المالية والمضي قدماً في الإصلاحات الهيكلية بمثابة أمور حاسمة وبالغة الأهمية لتخفيف حدة الضغوط الناجمة عن التطورات الجيوسياسية.

الاقتصادات المتقدمة

عقب نمو بنسبة 1.9% في عام 2025، من المتوقع أن يتباطأ نمو الاقتصادات المتقدمة ليصل إلى نسبة 1.7% في عام 2026 وليرتفع إلى نسبة 1.8% في عام 2027. ومقارنةً بتوقعات شهر أبريل، تم تعديل توقعات عام 2026 بالخفض بمقدار 0.1 نقطة مئوية، بينما رُفعت توقعات عام 2027 بالمقدار ذاته. ولا تزال المراجعات على مستوى الدول غير متكافئة، حيث شهدت الاقتصادات المستفيدة من شروط تجارية مواتية أو من دمج أقوى للتكنولوجيا المدفوعة بالذكاء الاصطناعي آفاقاً أكثر مرونة، في حين لا تزال الدول المستوردة الصافية للطاقة تواجه تحديات ناجمة عن ارتفاع أسعار الطاقة.

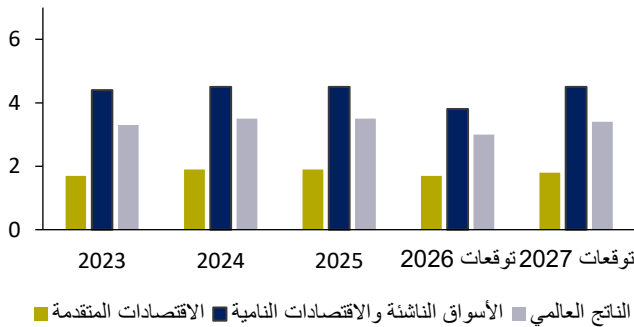
ومن المتوقع أن ينمو اقتصاد الولايات المتحدة بنسبة 2.3% في عام 2026 وبنسبة 2.2% في عام 2027، وذلك عند مستويات لم يطرأ عليها تغيير مقارنة بتوقعات شهر أبريل. ومن المنتظر أن يظل النشاط الاقتصادي مدعوماً بالسياسة المالية والظروف المالية الميسرة والاستثمارات المستمرة في قطاع التكنولوجيا ومكاسب الإنتاجية. ونظراً لكونها دولة مصدرة صافية للطاقة، فإن الولايات المتحدة معزولة نسبياً عن تأثيرات ارتفاع أسعار الطاقة، وإن كانت التطورات الخارجية الأوسع نطاقاً لا تزال قادرة على أن يكون لها تأثير على الآفاق الاقتصادية.

وفي منطقة اليورو، فإنه من المتوقع تحقيق نمو بنسبة 0.9% في عام 2026، ليرتفع إلى نسبة 1.2% في عام 2027. وبمراجعة آفاق عام 2026 فقد سجلت انخفاضاً بمقدار 0.2 نقطة مئوية مقارنة بشهر أبريل، مما يعكس أثراً سلبياً كبيراً ومرحلاً من الربع الأول من العام، وضعف الزخم، والعبء الناجم عن الارتفاع الحاد في أسعار الطاقة، بالإضافة إلى تراجع ثقة المستهلكين.

أما في المملكة المتحدة، فإنه من المتوقع أن يتباطأ النمو ليصل إلى نسبة 1.0% في عام 2026، قبل أن يتحسن ليصل إلى نسبة 1.3% في عام 2027 مع تلاشي آثار صدمة الطاقة تدريجياً. ولقد تم تعديل التوقعات لشهر أبريل لعام 2026 بتسجيل ارتفاع بمقدار 0.2 نقطة مئوية، مما يعكس آفاقاً اقتصادية أكثر مرونة.

ومن المتوقع أن يتباطأ نمو الاقتصاد الياباني إلى 0.6% في عام 2026، حيث سوف تعمل تدابير الدعم الحكومي على المساعدة في امتصاص أثر الارتفاع في أسعار الطاقة. ومع انحسار هذه الضغوط تدريجياً، فإنه من المتوقع أن يتعافى النمو بشكل طفيف ليصل إلى 0.7% في عام 2027. وقد تم تعديل التوقعات لعام 2026 بتسجيل انخفاض بمقدار 0.1 نقطة مئوية مقارنة بتقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في شهر أبريل.

الرسم البياني 1.1. نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي، تحديث تقرير آفاق الاقتصاد العالمي – يوليو 2026.

الجدول 1.1. نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاقتصادات المتقدمة (%)

توقعات 2027	توقعات 2026	2025	2024	2023	
3.4	3.0	3.5	3.5	3.3	الناتج العالمي
1.8	1.7	1.9	1.9	1.7	الاقتصادات المتقدمة
2.2	2.3	2.1	2.8	2.9	الولايات المتحدة الأمريكية
1.2	0.9	1.4	1.0	0.4	منطقة اليورو
1.3	1.0	1.4	1.0	0.3	المملكة المتحدة
0.7	0.6	1.1	-0.2	0.7	اليابان

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي – يوليو 2026.

الأسواق الناشئة واقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

وفقاً للنسخة المُحدّثة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي، فإنه من المتوقع أن يتباطأ النمو الاقتصادي في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية من 4.5% في عام 2025 إلى 3.8% في عام 2026، وهو ما يمثل انخفاضاً بمقدار 0.1 نقطة مئوية عن التقديرات الصادرة في شهر أبريل. قبل أن يتعافى ليصل إلى 4.5% في عام 2027، أي بزيادة قدرها 0.3 نقطة مئوية عن التوقعات السابقة. ولا تزال آفاق النمو متفاوتة، مما يعكس التباين في مدى التأثير بالصدمات على مستوى السلع وعلى المستوى الإقليمي، والاعتماد على السياحة والتحويلات، والحساسية تجاه الأوضاع المالية العالمية، ومستوى الاندماج في الدورة التكنولوجية العالمية.

وفي آسيا الناشئة والنامية، فإنه من المتوقع أن يتباطأ النمو من نسبة 5.6% في عام 2025 إلى 5.0% في عام 2026، أي أكثر بمقدار 0.1 نقطة مئوية عن توقعات شهر أبريل، قبل أن يتراجع أكثر ليصل إلى 4.8% في عام 2027.

وفي الصين، فإنه من المتوقع أن يحقق الاقتصاد نمواً بنسبة 4.6% في عام 2026، بزيادة قدرها 0.2 نقطة مئوية عن توقعات شهر أبريل. ويعكس تحسن الآفاق المستقبلية نشاطاً أقوى من المتوقع في الربع الأول، رغم أنه من المتوقع أن تؤدي عوامل مثل ارتفاع أسعار النفط العالمية واستمرار حالة عدم اليقين والعوائق الهيكلية المستمرة، إلى كبح وتيرة النمو. وتشير التوقعات إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي أكثر ليصل إلى 4.1% في عام 2027، مع استمرار تأثير هذه الضغوط على الآفاق المستقبلية.

وفي الهند، فإنه من المتوقع أن يحقق الاقتصاد نمواً بنسبة 6.4% في عام 2026، وهو ما يمثل انخفاضاً قدره 0.1 نقطة مئوية عن توقعات شهر أبريل، وذلك بفضل الزخم القوي في استهلاك القطاع الخاص وأنشطة قطاع الخدمات. ومن المنتظر أن يتعزز النمو ليصل إلى 6.7% في عام 2027، بزيادة 0.2 نقطة مئوية عن التوقعات السابقة، مما يُبقي الهند ضمن قائمة الاقتصادات الكبرى الأسرع نمواً.

وفي أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، فإنه من المتوقع أن يظل النمو مستقرًا عند 2.4% في عام 2026، قبل أن يرتفع إلى 2.7% في عام 2027. وتتسم الآفاق الاقتصادية للمنطقة بالتفاوت، مما يعكس الاختلافات في الظروف الاقتصادية المحلية وتأثيرات استمرار حالة عدم اليقين على النشاط الاقتصادي.

وفي أوروبا الناشئة والنامية، فإنه من المتوقع أن يتباطأ النمو ليصل إلى 1.9% في عام 2026، وهو ما يمثل انخفاضاً بمقدار 0.1 نقطة مئوية عن توقعات شهر أبريل، قبل أن يتحسن ليصل إلى 2.1% في عام 2027. ومن المتوقع أن تلقي أسعار الطاقة المرتفعة بظلالها بشكل خاص على الاقتصادات كثيفة الاستهلاك للطاقة وتلك المستوردة للوقود الأحفوري، وإن كانت زيادة الإنفاق الدفاعي ستوفر بعض التعويض عن هذه الآثار.

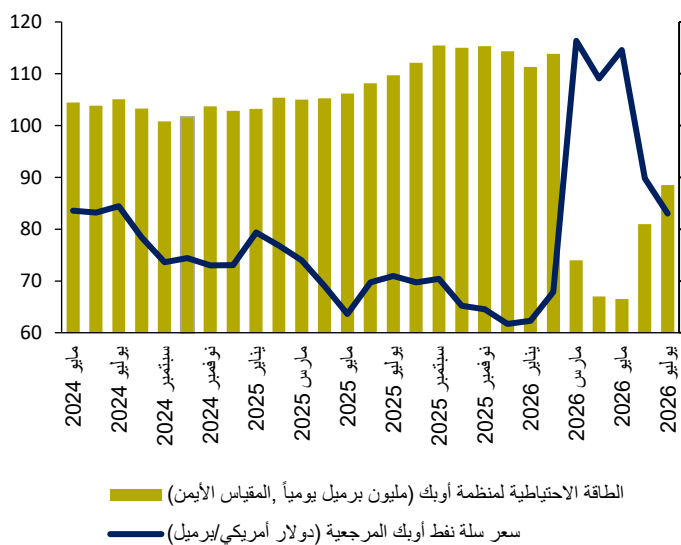
وبالنسبة لاقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، فإنه من المتوقع أن تشهد تباطؤاً في عام 2026، مما يعكس تأثيرات مؤقتة على إنتاج الطاقة وأنشطة النقل المرتبطة بالتطورات الإقليمية. ومن المتوقع أن يختلف هذا الأثر بين دول المنطقة، وذلك حسب مدى تأثرها باضطرابات الطاقة والنقل وتوفر مسارات تصدير بديلة. وفي الوقت ذاته، فإنه من المتوقع أن تساعد التدابير الحكومية، بما في ذلك الدعم المالي والمساعدات الموجهة للقطاعات المتضررة والجهود الرامية لتأمين مسارات تجارة ونقل بديلة، في تخفيف الأثر الاقتصادي لهذه الاضطرابات. ومن المتوقع أن يشهد النمو تحسناً في عام 2027 مع انحسار هذه الظروف وعودة عمليات إنتاج الطاقة والنقل إلى طبيعتها.

الجدول 2.1. نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أسواق ناشئة مختارة (%)

	2023	2024	2025	توقعات 2026	توقعات 2027
الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية	4.4	4.5	4.5	3.8	4.5
البرازيل	3.2	3.4	2.3	2.4	2.2
الصين	5.4	5.0	5.0	4.6	4.1
الهند	7.2	7.1	7.7	6.4	6.7

المصدر: صندوق النقد الدولي، تحديث تقرير آفاق الاقتصاد العالمي – يوليو 2026.

الرسم البياني 2.1. إنتاج النفط وأسعار النفط في منظمة أوبك+



المصدر: منظمة الدول المصدرة للنفط.

2-1 التضخم واستجابات السياسة النقدية

تواصل البنوك المركزية اتباع مواقف حذرة في السياسة النقدية، تعتمد على البيانات، وتتسم بالمعايرة الدقيقة

من المتوقع استمرار التضخم غير متساو بين الدول بسبب اختلافات أسعار الصرف واعتماد بعض الاقتصادات على إستيراد الطاقة

من المتوقع ارتفاع التضخم العالمي إلى 4.7% في عام 2026، مع تأثيرات متفاوتة بين مختلف الاقتصادات

التضخم العالمي

وفقاً للنسخة المُحدثة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي، فإنه من المتوقع أن يرتفع التضخم الكلي العالمي من 4.1% في عام 2025 إلى 4.7% في عام 2026، قبل أن يتراجع إلى 3.9% في عام 2027. ويُمثل هذا تعديلاً بالارتفاع طفيفاً مقارنة بتوقعات شهر أبريل، مما يعكس تأثيرات ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء. وتُشير التوقعات المُحدثة إلى توقف مسار تباطؤ التضخم الذي كان سائداً منذ بداية عام 2024، حيث تعود معدلات التضخم الأساسي إلى المستويات المستهدفة بوتيرة أكثر تدرجاً في العديد من الاقتصادات الكبرى. وتميل المخاطر التي تحيط بتوقعات التضخم نحو الارتفاع، ولا سيما تلك المُتعلقة بتطورات أسعار السلع الأساسية والضغط المُحتملة من جانب العرض التي تؤثر على شبكات التجارة والإنتاج العالمية.

الاقتصادات المتقدمة

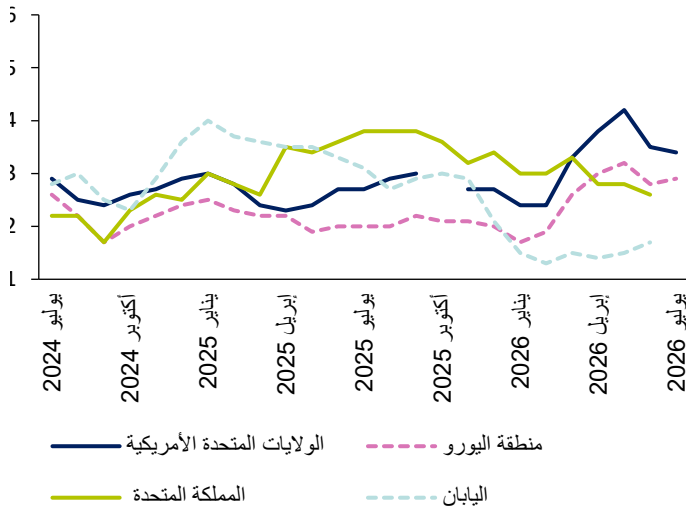
وفي الولايات المتحدة، تراجع التضخم الكلي للشهر الثاني على التوالي في شهر يوليو، وهو ما يمثل انخفاضاً إلى 3.4% على أساس سنوي مدفوعاً بتراجع أسعار الطاقة. كما شهد التضخم الأساسي تباطؤاً ليصل إلى 2.5% على أساس سنوي في شهر يوليو، وهو أدنى مستوى له منذ خمسة أشهر، ويرجع ذلك جزئياً إلى انخفاض تكاليف السكن. وقد أبقى الاحتياطي الفيدرالي سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية عند النطاق المستهدف 3.50% - 3.75% خلال اجتماعه في شهر يوليو. وقد تضمن القرار ثلاثة أصوات مُعارضة لصالح رفع الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس، مما يُسلط الضوء على تباين في وجهات النظر بشأن التعديل الملائم للسياسة النقدية.

وفي منطقة اليورو، تسارع التضخم الكلي ليصل إلى 2.9% على أساس سنوي في شهر يوليو 2026، مسجلاً ارتفاعاً من 2.8% في شهر يونيو، في ظل التسارع المتجدد في أسعار الطاقة. كما تصاعدت ضغوط الأسعار الكامنة، حيث ارتفع التضخم الأساسي إلى 2.5% على أساس سنوي في شهر يوليو في ظل تسارع واسع النطاق شمل مكونات السلع والخدمات. وأبقى البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة الرئيسية دون تغيير في شهر يوليو، وذلك عقب رفعها بمقدار 25 نقطة أساس في شهر يونيو، وهي أول زيادة من نوعها منذ ثلاث سنوات، في ظل استمراره في مراقبة الآثار المُحتملة "للجولة الثانية" الناجمة عن صدمة أسعار الطاقة.

وفي المملكة المتحدة، انخفض التضخم الكلي إلى 2.6% على أساس سنوي في شهر يونيو، مسجلاً أدنى مستوى له منذ 15 شهراً، حيث كان تباطؤ تكاليف الطاقة المحرك الرئيسي لهذا الانخفاض. ومع ذلك، ظل معدل التضخم الأساسي ثابتاً عند 2.6% على أساس سنوي، مما يشير إلى استمرار تصاعد وقوة ضغوط الأسعار الكامنة. أبقى بنك إنجلترا سعر الفائدة عند 3.75% خلال اجتماعه في شهر يوليو، مع التحذير من أن مخاطر التضخم لا تزال تميل نحو الارتفاع. وتُشير التوقعات الرئيسية للبنك إلى أن التضخم سيصل إلى ذروته عند حوالي 3.2% في الربع الأخير من عام 2026.

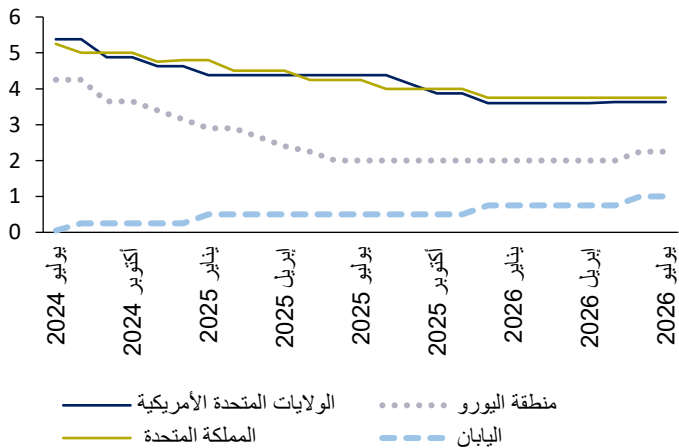
وفي اليابان، شهد التضخم الكلي ارتفاعاً ليصل إلى 1.7% على أساس سنوي في شهر يونيو 2026، وهو ما يمثل صعوداً من 1.5% في شهر مايو، مسجلاً بذلك أعلى مستوى له منذ ديسمبر 2025. ويُعزى هذا الارتفاع إلى تباطؤ وتيرة انخفاض أسعار الطاقة عقب تقليص الدعم الحكومي المخصص لها، كما شهدت معدلات التضخم في قطاعات النقل والإسكان والسلع المنزلية ارتفاعاً أيضاً. وقد أبقى بنك اليابان سعر الفائدة دون تغيير عند 1.00% بعد الزيادة التي أقرها في شهر يونيو بمقدار 25 نقطة أساس، مما أبقى أسعار الفائدة عند أعلى مستوياتها منذ شهر سبتمبر 1995. وأشار البنك إلى ضرورة مراقبة تأثير الطلب العالمي المرتبط بالذكاء الاصطناعي وتحركات سعر صرف الين، معتبراً في الوقت ذاته أن المخاطر التي تواجه النشاط الاقتصادي متوازنة بصورة عامة.

الرسم البياني 3.1. التضخم الكلي في اقتصادات مُتقدمة مُختارة (على أساس سنوي، %)



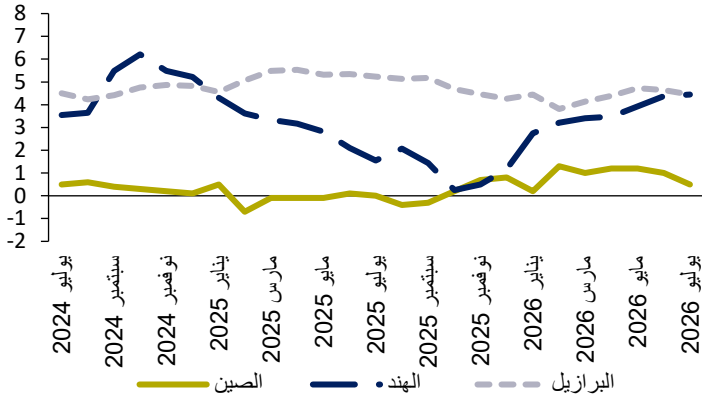
المصدر: بلومبيرغ

الرسم البياني 4.1. أسعار الفائدة في اقتصادات مُتقدمة مُختارة (%)



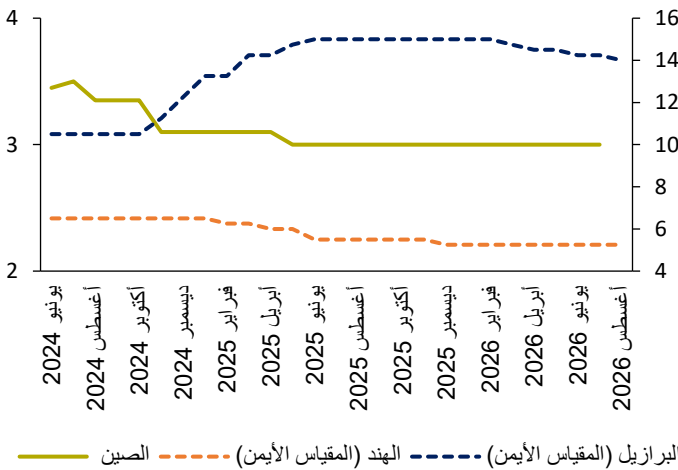
المصدر: بلومبيرغ

الرسم البياني 5.1. التضخم الكلي في اقتصادات ناشئة مُختارة (على أساس سنوي، %)



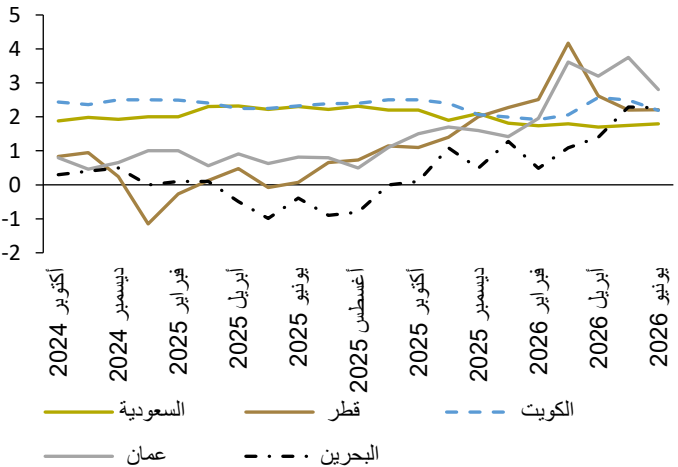
المصدر: بلومبيرغ

الرسم البياني 6.1. أسعار الفائدة في اقتصادات ناشئة مُختارة (%)



المصدر: بلومبيرغ

الرسم البياني 7.1. تضخم أسعار السلع الاستهلاكية في دول مجلس التعاون الخليجي (على أساس سنوي، %)



المصدر: بلومبيرغ

الاقتصادات الناشئة واقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

في الصين، تباطأ التضخم إلى 0.5% على أساس سنوي في شهر يوليو من عام 2026، مسجلاً أدنى مستوى له منذ شهر يناير. وجاء هذا التباطؤ بفضل تراجع أسعار كل من السلع الغذائية وغير الغذائية، في حين انخفض التضخم الأساسي للشهر الثالث على التوالي ليصل إلى 0.9% على أساس سنوي. وقد أبقى بنك الشعب الصيني سعر الأساس للقرض لأجل عام واحد عند مستوى 3.0% للشهر الرابع عشر على التوالي، مما يعكس نهجه الحذر في السياسة النقدية.

وفي الهند، شهد معدل التضخم للمستهلك ارتفاعاً ليصل إلى 4.5% على أساس سنوي في شهر يوليو 2026، مسجلاً أعلى مستوى له منذ شهر ديسمبر 2024، وإن ظل ضمن النطاق المُستهدف من قبل بنك الاحتياطي الهندي حوالي 4% (مع هامش ± 2 نقطة مئوية). وقد أبقى بنك الاحتياطي الهندي سعر إعادة الشراء عند 5.25% للمرة الرابعة على التوالي في اجتماع شهر أغسطس، مُحافظاً على موقف محايد للسياسة النقدية في ظل ضعف الروبية الهندية. ومن المرجح أن يعكس هذا القرار سعي بنك الاحتياطي الهندي للموازنة بين مخاطر ارتفاع التضخم على المدى القريب مع ضرورة اتباع نهج حذر في تحديد السياسة النقدية.

وفي البرازيل، انخفض التضخم إلى 4.4% على أساس سنوي في شهر يوليو 2026، وهو ما يمثل انخفاض من 4.6% في شهر يونيو، ليعود بذلك إلى النطاق المُستهدف من قبل البنك المركزي البرازيلي والذي يتراوح بين 1.50% و 4.50%. ولقد اتسم تراجع التضخم باتساع نطاقه، مدفوعاً بزيادات أقل حدة في أسعار مكونات الطاقة والملابس والتعليم والرعاية الصحية والرعاية الشخصية. وبناءً على ذلك، خفض البنك المركزي البرازيلي سعر الفائدة القياسي بمقدار 25 نقطة أساس ليصل إلى 14.00% في شهر أغسطس، مشيراً إلى استمرار تباطؤ النشاط الاقتصادي، وتراجع التضخم الأساسي لأسعار المستهلكين (مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي) إلى مستوى يقل قليلاً عن الحد الأعلى للنطاق المُستهدف. كما أشارت لجنة السياسة النقدية إلى أن وتيرة التخفيضات المُستقبلية سوف تعتمد على البيانات الواردة، وذلك لضمان استمرار تقارب التضخم نحو المستوى المُستهدف.

وفي جميع دول مجلس التعاون الخليجي، شهدت ارتفاعاً مُعتدلاً في معدلات التضخم خلال النصف الأول من عام 2026، مما يعكس التغيرات في أسعار الواردات وعوامل التكلفة الخارجية الأخرى. ولقد تباينت اتجاهات التضخم عبر الاقتصادات المختلفة، متأثرة بالاختلاف في ظروف الطلب المحلي وتحركات أسعار السلع الغذائية وتكاليف النقل والسياسات المتعلقة بالأسعار المحددة إدارياً. بالنسبة للتضخم في المملكة العربية السعودية فقد استقر عند 1.8% على أساس سنوي في شهر يونيو 2026، في ظل احتواء معدلات تضخم أسعار الأغذية بشكل نسبي. وفي قطر، بلغ معدل التضخم 2.2% على أساس سنوي، وهو ما يعكس زيادة حدة الضغوط السعرية على المواد الغذائية. وفي الكويت، بلغ معدل التضخم 2.2% على أساس سنوي، حيث ساهمت تكاليف الغذاء في الضغوط السعرية العامة. وفي سلطنة عُمان ارتفع معدل التضخم إلى 2.8% على أساس سنوي في شهر يونيو، وهو المعدل الأعلى بين اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك بسبب التغيرات على مستوى تكاليف الغذاء والنقل. أما في البحرين، فقد وصل معدل التضخم إلى 2.3% على أساس سنوي، ويعكس ذلك جزئياً التعديلات التي أدخلت على تدابير دعم أسعار الطاقة المحلية.

وتماشياً مع قرار الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بتثبيت أسعار الفائدة في شهر يوليو 2026، فقد قامت البنوك المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي بالإبقاء على أسعار الفائدة الرئيسية دون تغيير، وذلك انسجاماً مع سياسات ربط عملاتها بالدولار الأمريكي. فقد أبقى البنك المركزي السعودي سعر إعادة الشراء القياسي عند 4.25%، بينما أبقى مصرف قطر المركزي سعر الإقراض الرئيسي عند 4.35%. كما أبقَت الكويت سعر الخصم عند 3.50%، وثبتت سلطنة عُمان سعر إعادة الشراء عند 4.25%، وبدورها حافظت البحرين على سعر الفائدة على الودائع لليلة واحدة عند 4.25%.

3-1 تطورات الأسواق العالمية

تواجه الأوضاع المالية العالمية مخاطر التقلب، في ظل اتساع نطاق التطورات الجيوسياسية

بقيت أسعار المعادن النفيسة مرتفعة في ظل استمرار حالة عدم اليقين

ارتفعت أسعار خام برنت بنسبة 20.7% على أساس سنوي في شهر يوليو نتيجة للتوترات الجيوسياسية واضطرابات سلاسل الإمداد الإقليمية

الأوضاع المالية العالمية

ظلت الأوضاع المالية العالمية متقلبة، وإن كانت أقل تقييداً مقارنةً بمستوياتها القصوى المسجلة في شهر مارس، مما يعكس تحولات في توجهات المخاطرة العالمية في ظل التطورات الجيوسياسية. ولقد حافظت العديد من أسواق الأسهم العالمية الرئيسية على مرونتها. وأدت أسعار الطاقة المرتفعة إلى زيادة عوائد السندات السيادية طويلة الأجل، في حين تقلصت هوامش عوائد سندات الأسواق الناشئة في شهر يوليو، مدعومةً بتدفقات المحافظ الاستثمارية. وسجلت صناديق ديون الأسواق الناشئة المدارة بنشاط أول صافي تدفقات إيجابية (صافي التدفق إلى الداخل) لها منذ عام 2021، بالتزامن مع تسجيل مستويات قياسية في إصدارات السندات. ومع ذلك، فإن ارتفاع عوائد السندات الأمريكية طويلة الأجل، واحتمالية التدخل لدعم الين الياباني، والتوترات الجيوسياسية، قد تفرض ضغطاً على صفقات "تجارة الفائدة" (تداول المناقلة) التي تدعم الطلب على ديون الأسواق الناشئة. وعلى المدى الطويل، قد يؤدي ارتفاع العوائد في اليابان إلى زيادة جاذبية الأصول المحلية والتأثير على تدفقات المحافظ الاستثمارية الخارجية.

وتشير المؤشرات القائمة على السوق إلى أن الأوضاع المالية الأمريكية ظلت تيسيرية نسبياً. فقد تعافت أسواق الأسهم من التراجع المؤقت الذي شهدته في أسهم قطاعي أشباه الموصلات والذكاء الاصطناعي، مدعومةً بأرباح شركات قوية، فاقت التوقعات، خلال الربع الثاني من عام 2026. ومع ذلك، فإن المكاسب المركزة للمؤشرات وتنامي الروابط التجارية والمالية داخل منظومة الذكاء الاصطناعي قد تجعل التقييمات عرضة للمراجعة والتعديل بناءً على تغير العوائد المتوقعة. وقد تباينت مسارات عوائد سندات الخزينة الأمريكية باختلاف آجال استحقاقها، حيث سجل العائد على السندات لأجل 30 عاماً أعلى مستوى له منذ عام 2007. ومن شأن ارتفاع العوائد طويلة الأجل أن يضغط على تقييمات الأسهم من خلال رفع معدلات الخصم وزيادة الجاذبية النسبية لأصول الدخل الثابت.

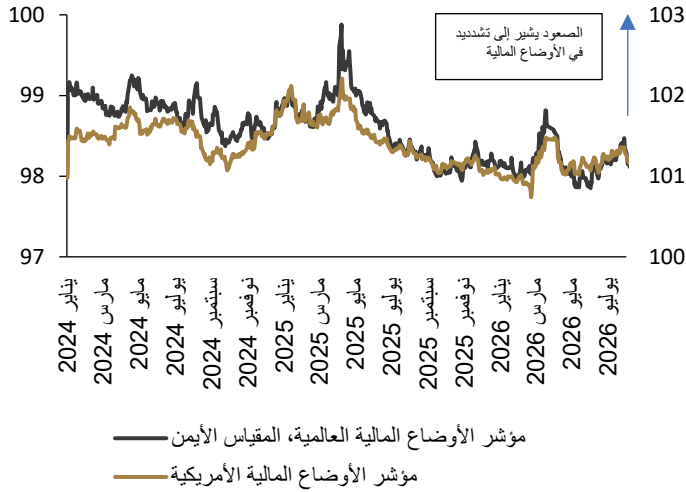
السلع الأساسية

بلغ متوسط سعر خام برنت 84.0 دولار أمريكي للبرميل في شهر يوليو، مُسجلاً ارتفاعاً بنسبة 20.7% على أساس سنوي، وذلك وسط تقلبات متزايدة ناجمة عن التطورات الجيوسياسية المتغيرة واضطرابات تدفقات النفط الإقليمية. وقد ساهمت المخاوف بشأن التوازن بين العرض والطلب في تقلب الأسعار، في حين ساعد السحب من المخزون في تخفيف بعض الضغوط السعرية التصاعدية. وفي الوقت نفسه، انخفضت أسعار هنري هب (Henry Hub) بنسبة 9.3% على أساس سنوي لتصل إلى 2.9 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، مما يعكس قوة الإنتاج ووفرة مستويات التخزين، وذلك رغم الطلب القوي على الطاقة في بعض مناطق الولايات المتحدة.

وظلت أسعار المعادن النفيسة والصناعية مرتفعة على أساس سنوي، رغم تراجعها الطفيف خلال شهر يوليو. فقد بلغ متوسط سعر الذهب 4,073 دولار أمريكي للأونصة، بزيادة قدرها 21.9% على أساس سنوي. كما ارتفع سعر الفضة بنسبة 55.6% على أساس سنوي ليصل إلى 58.6 دولار أمريكي للأونصة في شهر يوليو، وذلك على الرغم من ضعف أداء قطاع المعادن النفيسة بشكل عام وتباطؤ نشاط التصنيع العالمي. في حين ارتفعت أسعار النحاس والألومنيوم بنسبة 38.6% و 21.3% على أساس سنوي، على التوالي، وذلك في ظل ضغوط متزايدة ناجمة عن قيود الإمداد العالمية وانخفاض مستويات المخزون.

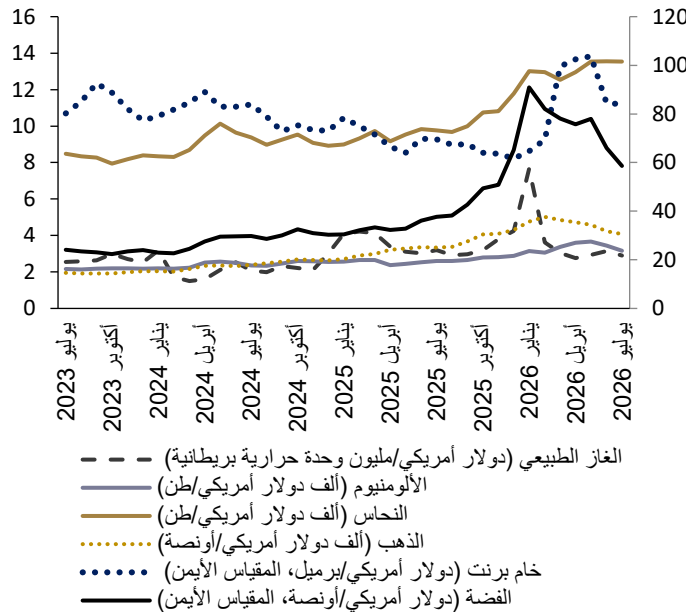
وفي الوقت ذاته، سجلت أسعار الغذاء العالمية ارتفاعاً طفيفاً في شهر يوليو، حيث صعد مؤشر منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) لأسعار الغذاء بنسبة 1.0% على أساس سنوي ليصل إلى 131.1 نقطة. ولقد سجلت أسعار الحبوب والسكر والزيوت النباتية ارتفاعاً وذلك نتيجة المخاوف المتعلقة بالإمدادات نتيجة الظروف الجوية، واضطرابات الصادرات عبر منطقة البحر الأسود، وقوة أسواق الطاقة، في حين ساهم انخفاض أسعار اللحوم ومنتجات الألبان، المدعوم بوفرة الإمدادات وتراجع الطلب على الاستيراد، في تعويض تلك المكاسب جزئياً.

الرسم البياني 8.1. مؤشرات الأوضاع المالية



المصدر: جولدمان ساكس

الرسم البياني 9.1. أسعار السلع الأساسية



المصدر: بلومبيرغ.

الفصل الثاني

التطورات الاقتصادية المحلية



1-2 النمو الاقتصادي

من المتوقع أن يظل النمو الاقتصادي الإجمالي إيجابياً في عام 2026 وأن يكتسب مزيداً من الزخم والقوة في عام 2027

ارتفع إنتاج النفط في شهري يونيو ويوليو، مما عوض جزئياً الانخفاضات المؤقتة السابقة في الإنتاج

حقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً بنسبة 3.0% على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2026، مدعوماً بتوسع قطاع الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 4.8%

الناتج المحلي الإجمالي

واصل الاقتصاد الإماراتي توسّعه في الربع الأول من عام 2026، حيث حقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً بنسبة 3.0% على أساس سنوي. ولقد تحقق هذا النمو بفضل الأنشطة غير النفطية التي ارتفعت بنسبة 4.8% على أساس سنوي، بقيادة قطاع الخدمات المالية والتأمين، وقطاع التشييد والبناء. وفي المقابل، شهدت الأنشطة النفطية تراجعاً بنسبة 3.5% خلال الربع الأول من عام 2026، مما يعكس انخفاضاً مؤقتاً في إنتاج النفط والغاز خلال شهر مارس.

الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

شهد الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في دولة الإمارات العربية المتحدة توسعاً بنسبة 4.8% على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2026، مدعوماً بشكل رئيسي بأنشطة الخدمات المالية والتأمين وقطاع التشييد والبناء. فقد نمت خدمات الأنشطة المالية والتأمين بنسبة 17.3%، محققة مساهمة في نمو الناتج المحلي غير النفطي بمقدار 2.4 نقطة مئوية في نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، ولقد شهدت حصة هذا القطاع من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ارتفاعاً من 14.1% إلى 15.8% خلال الفترة المذكورة. ولقد جاء قطاع التشييد والبناء في المرتبة الثانية من حيث المساهمة في نمو الناتج المحلي غير النفطي، حيث حقق نمواً بنسبة 8.1% (مضيفاً 1.0 نقطة مئوية) وزادت حصته من 12.8% إلى 13.2%. وشملت القطاعات الأخرى التي سجلت نمواً قوياً في كلاً من قطاع الصحة البشرية (7.7%)، والمعلومات والاتصالات (5.9%)، والأنشطة المهنية والعلمية والفنية (4.9%)، غير أن حصصها الأصغر حجماً حدّت من تأثيرها المباشر على الرقم الإجمالي للنمو.

وظل قطاع تجارة الجملة والتجزئة أكبر القطاعات غير النفطية، مستحوذاً على نسبة 15.8% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. وقد نما القطاع بنسبة 2.6% على أساس سنوي، في حين تراجعت حصته قليلاً عن مستوياتها السابق البالغ 16.2% مع تحوّل زخم النمو نحو قطاعات أخرى والتي تتوسع بوتيرة أسرع. كما حققت قطاعات الأنشطة العقارية والخدمات المهنية والإدارة العامة نمواً يمتدّ إلى حد كبير مع النشاط الاقتصادي العام.

وشهدت قطاعات أخرى تطورات متفاوتة خلال الربع، حيث تراجع نشاط الصناعات التحويلية بنسبة 3.0% على أساس سنوي، وانخفضت حصته من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي من 12.5% إلى 11.6%. كما تراجع نشاط النقل والتخزين بنسبة 2.2%، وانخفضت أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية بنسبة 5.8%. وتعكس هذه التطورات ظروفاً خاصة بكل قطاع خلال تلك الفترة، في حين واصل الاقتصاد غير النفطي بمجمله مسار التوسع.

وبشكل عام، عكست التطورات خلال الربع من العام استمرار التوسع وتغير الهيكل الاقتصادي للاقتصاد غير النفطي في دولة الإمارات العربية المتحدة. وظلت أنشطة الخدمات المالية وخدمات التأمين وقطاع التشييد والبناء مساهمين رئيسيين في النمو، إلى جانب الأنشطة في مجموعة من القطاعات الأخرى. وتواصل الطبيعة المتنوعة والشاملة للنشاط غير النفطي دعم آفاق النمو الاقتصادي.

الجدول 1.2. المساهمات القطاعية في نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في الربع الأول من عام 2026

المساهمات في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي (نقطة مئوية)	نسبة التغير على أساس سنوي	الحصة (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي)	
		الربع الأول 2026	الربع الأول 2025
القطاعات غير النفطية		100.0	100.0
الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	4.8	100.0	100.0
الأنشطة المالية والتأمين	17.3	15.8	14.1
التشييد والبناء	8.1	13.2	12.8
تجارة الجملة والتجزئة	2.6	15.8	16.2
الأنشطة العقارية	4.8	7.5	7.5
الأنشطة المهنية والعلمية والفنية	4.9	6.0	6.0
الإدارة العامة والدفاع	4.5	6.4	6.4
المعلومات والاتصالات	5.9	4.2	4.2
أنشطة الصحة البشرية والخدمة الاجتماعية	7.7	2.4	2.3
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	4.6	2.9	2.9
التعليم	2.1	2.2	2.2
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	3.4	1.2	1.2
أنشطة الأسر المعيشية	4.0	0.9	0.9
الفنون والترفيه والترويج وأنشطة الخدمات الأخرى	-0.3	0.7	0.8
أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية	-5.8	2.3	2.5
النقل والتخزين	-2.2	7.0	7.5
الصناعات التحويلية	-3.0	11.6	12.5

المصادر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء وحسابات المصرف المركزي.

الناتج المحلي الإجمالي النفطي

بلغ متوسط إنتاج النفط 2.0 مليون برميل يومياً خلال الفترة من مارس إلى مايو 2026، وذلك بالمقارنة مع 2.9 مليون برميل يومياً في الفترة المماثلة من عام 2025. ولقد شهد الإنتاج ارتفاعاً ملحوظاً في الأشهر اللاحقة، ليصل إلى مستوى يقارب أعلى مستوياته التاريخية عند 3.8 مليون برميل يومياً في شهري يونيو ويوليو. وتُمثل هذه المستويات نمواً سنوياً بنسبة 25.9% في شهر يونيو و20.3% في شهر يوليو، مما ساهم جزئياً في تعويض مستويات الإنتاج المنخفضة المسجلة في وقت سابق من العام. وبدورها أسهمت زيادة الإنتاج بشكل إيجابي في نشاط القطاع النفطي خلال الربع الثاني وبداية الربع الثالث من عام 2026.

وفيما يتعلق بإنتاج الغاز، فقد سجل تغيرات سنوية بنسبة -12.3% في الربع الأول و-32.5% في الربع الثاني من عام 2026. وبشكل عام، شهد نشاط القطاع النفطي تراجعاً بنسبة 3.5% على أساس سنوي في الربع الأول، مما يعكس تطورات الإنتاج في قطاعي النفط والغاز خلال تلك الفترة. ومن المتوقع أن توفر زيادة إنتاج النفط في الأشهر اللاحقة دعماً لنشاط القطاع النفطي خلال الفترة المتبقية من العام.

الآفاق المستقبلية للناتج المحلي الإجمالي

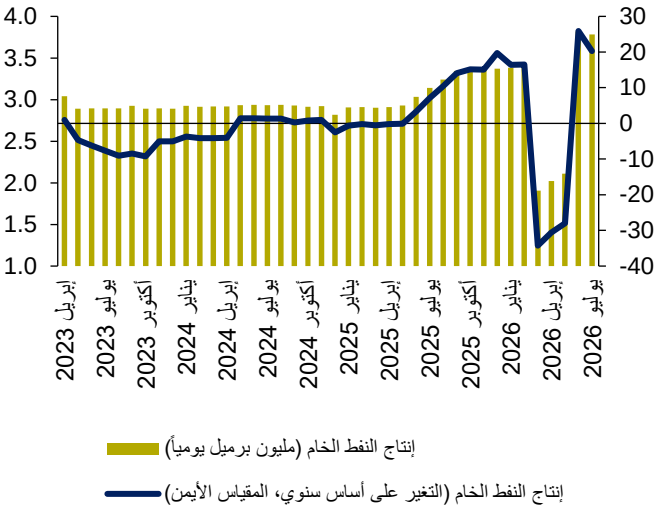
من المتوقع أن يحافظ اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة على زخم النمو الإيجابي على المدى المتوسط. وفي أعقاب معدلات النمو الراسخة والقوية في عامي 2024 و2025، فإنه من المتوقع أن يواصل النشاط الاقتصادي نموه في عام 2026، ويصل معدل النمو إلى 10.4% في عام 2027، مدعوماً بالتوسع في كل من أنشطة القطاع النفطي والقطاعات غير النفطية.

وتظل التوقعات للمدى المتوسط مدعومة بالنمو المستمر في أنشطة القطاع النفطي والقطاعات غير النفطية. ومن المتوقع أن يبلغ معدل النمو الإجمالي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 1.6% في عام 2026، مع توقع توسع نشاط القطاع النفطي بنسبة 2.4%. كما أنه من المتوقع أن يكتسب النمو في عام 2027 مزيداً من الزخم والقوة، مدعوماً بزيادة متوقعة بنسبة 26.8% في نشاط القطاع النفطي ليصل الإنتاج إلى 5 ملايين برميل يومياً في عام 2027. وتعكس هذه المؤشرات العودة المتوقعة لظروف الإنتاج إلى معدلاتها الطبيعية، مع بقاء التوقعات رهناً بالتطورات في البيئة الخارجية.

بعد تحقيق نمو بنسبة 6.8% في عام 2025، فإنه من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 1.3% في عام 2026 وبنسبة 4.9% في عام 2027. وتعكس هذه التوقعات استمرار مساهمة مجموعة واسعة من القطاعات غير النفطية في النشاط الاقتصادي.

وتظل هذه التوقعات رهينة التطورات في البيئة الخارجية، في حين قد تُسهم تدابير السياسات الداعمة بشكل إيجابي في تعزيز النشاط الاقتصادي.¹ وتدخل دولة الإمارات العربية المتحدة عام 2026 بمصداًت حماية مالية قوية، مدعومة بمستويات منخفضة للدين العام وأصول سيادية ضخمة، مما يتيح مجالاً لدعم الاقتصاد عند الحاجة. ومن المتوقع أن تُسهم التدابير الحالية، بما في ذلك الحزمة الاستباقية لتعزيز مرونة المؤسسات المالية الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ومبادرة حزمة دعم الأعمال في دبي بقيمة 2.5 مليار درهم والمصروفات العامة على البنية التحتية، في دعم النشاط الاقتصادي والمحافظة على ظروف مواتية للأعمال والاستثمار. وإلى جانب الأسس الاقتصادية الكلية المتينة لدولة الإمارات، من المتوقع أن تدعم هذه التدابير استمرار النمو طوال فترة التوقعات.

الرسم البياني 1.2. إنتاج النفط الخام في دولة الإمارات



المصدر: منظمة الدول المصدرة للنفط.

الجدول 2.2. نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دولة الإمارات (%)

توقعات 2027	توقعات 2026	2025	2024	2023	
10.4	1.6	6.2	6.6	4.3	الناتج المحلي الإجمالي الكلي
26.8	2.4	4.3	0.6	-3.0	الناتج المحلي الإجمالي النفطي
4.9	1.3	6.8	8.6	7.0	الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

المصادر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء (2023 – 2025)، والمصرف المركزي (2026 – 2027)

¹ تُنشر ملخص التدابير الحكومية الداعمة في التقرير الاقتصادي الربعي لشهر يونيو 2026.

مؤشر مديري المشتريات

شهد النشاط الاقتصادي في القطاعات غير النفطية الخاصة بدولة الإمارات العربية المتحدة تعافياً في شهر يوليو 2026، مما يشير إلى تحسن ظروف الأعمال بعد الأداء الأقل قوة في شهر يونيو. ولقد سجل مؤشر مديري المشتريات ارتفاعاً من 50.8 نقطة في شهر يونيو إلى 52.7 نقطة في شهر يوليو، مُسجلاً أعلى مستوى له في أربعة أشهر ومستقراً عند فارق مريح فوق مستوى الحيد البالغ 50 نقطة. ولقد جاء هذا التحسن مدعوماً بقوة الطلب، حيث سجلت الطلبات الجديدة أسرع وتيرة نمو لها منذ شهر فبراير، وذلك في ظل انحسار التوترات الإقليمية وتحسن إنفاق العملاء. كما عاد التوظيف إلى مسار النمو، واكتسب توسع الإنتاج زخماً أكبر. وفي دبي، شهدت ظروف الأعمال تحسناً مستمراً، حيث ارتفع مؤشر مديري المشتريات من 50.7 نقطة في شهر يونيو إلى 51.7 نقطة في شهر يوليو، مدعوماً بانتعاش وتعافي حركة الطلبات الجديدة، كما أفادت الشركات بزيادة طفيفة في أنشطة التوظيف. وبشكل عام، تُشير قراءات مؤشر مديري المشتريات لشهر يوليو إلى استمرار التوسع في القطاع الخاص غير النفطي في دولة الإمارات العربية المتحدة، بدعم من تحسن ظروف الطلب وزيادة نشاط الأعمال.

التوظيف والأجور

كما في شهر مارس 2026، ارتفع عدد الموظفين المشمولين بنظام حماية الأجور² في المصرف المركزي بنسبة 11.2% على أساس سنوي، مما يُشير إلى استمرار النمو في نشاط سوق العمل. وفي الفترة ذاتها، انخفض متوسط الأجور بنسبة 2.3% على أساس سنوي، وذلك استناداً إلى تقديرات المتوسط المتحرك لمدة ثلاثة أشهر. ويُشير النمو القوي في الوظائف إلى استمرار التوسع في الطلب على الأيدي العاملة، توضح البيانات الراهنة أن تواصل الطلب على الأيدي العاملة في شتى قطاعات الاقتصاد لم يفرز حتى الآن ضغوطاً تصاعدية واضحة على مستوى الأجور، كما أن تأثير انتقال تكاليف العمالة إلى معدلات التضخم الكلي لا يزال محدوداً.

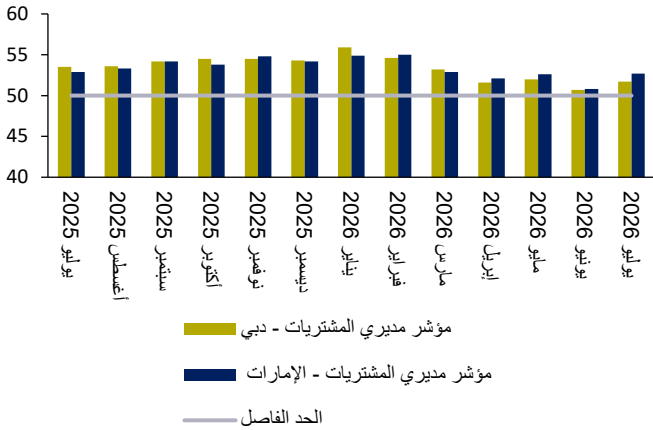
الإيرادات والمصروفات الحكومية

في الربع الأول من عام 2026، بلغ إجمالي الإيرادات الحكومية 121.8 مليار درهم، مسجلاً زيادة بنسبة 0.8% على أساس سنوي. وقد شكل إجمالي الإيرادات ما نسبته 22.3% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بالمقارنة مع 22.7% في الربع الأول من عام 2025. وسجلت الإيرادات الضريبية نمواً بنسبة 3.0% على أساس سنوي لتصل إلى 77.5 مليار درهم، أي ما يعادل 14.2% من الناتج المحلي الإجمالي. وفي حين انخفضت الإيرادات الأخرى بنسبة 5.0% على أساس سنوي لتصل إلى 39.2 مليار درهم، فقد تم تعويض هذا الانخفاض جزئياً بفضل نمو المساهمات الاجتماعية بنسبة 19.5% على أساس سنوي، والتي بلغت 5 مليارات درهم في الربع الأول من عام 2026.

كما ارتفعت المصروفات العامة في الربع الأول من عام 2026، مدفوعاً بتطورات في فئات المصروفات التي تدعم البرامج الاستثمارية والاجتماعية، حيث ارتفعت المصروفات الرأسمالية من 2.0 مليار درهم في الربع الأول من عام 2025 إلى 18.6 مليار درهم في الربع الأول من عام 2026، مما يعكس زيادة المخصصات الموجهة للبنية التحتية والمبادرات التنموية الأخرى. كذلك، ارتفعت المزايا الاجتماعية بنسبة 27.1% على أساس سنوي لتصل إلى 22.1 مليار درهم، دعماً لبرامج الرعاية الأسرية. وبشكل عام، ارتفع إجمالي المصروفات العامة بنسبة 22.8% على أساس سنوي، من 107.7 مليار درهم في الربع الأول من عام 2025 إلى 132.2 مليار درهم في الربع الأول من عام 2026، وهو ما يعادل 24.2% من الناتج المحلي الإجمالي.

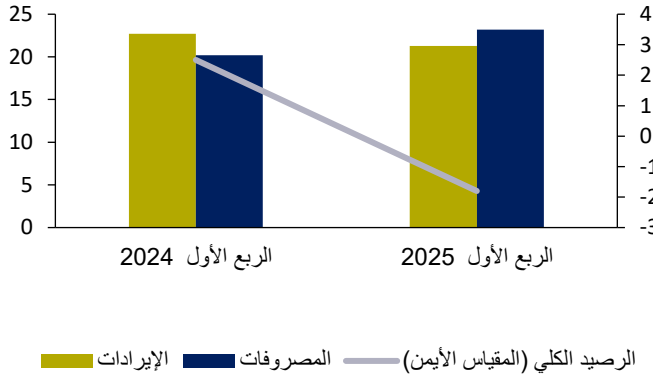
ويُظهر تحليل إحصاءات المالية الحكومية الموحدة أن السياسة المالية واصلت دعم النشاط الاقتصادي بفعالية خلال الربع الأول من عام 2026. ورغم تحول الوضع المالي العام من فائض قدره 13.1 مليار درهم (2.5% من الناتج المحلي الإجمالي) في الربع الأول من عام 2025 إلى عجز معتدل بلغ 10.4 مليار درهم (1.9% من الناتج المحلي الإجمالي) في الربع الأول من عام 2026، إلا أن هذا التغير كان يعكس في المقام الأول زيادة متعمدة في المصروفات العامة، لا سيما على المشاريع الرأسمالية والمزايا الاجتماعية. ولقد ساهمت هذه المصروفات الإضافية في تعزيز الاستثمار وبرنامج الرعاية الأسرية خلال تلك الفترة، وذلك تماشياً مع الدور الداعم للسياسة المالية في تعزيز النمو الاقتصادي.

الرسم البياني 2.2. مؤشر مديري المشتريات في دولة الإمارات (أكثر من 50 يعني توسع)



المصدر: ستاندر أند بورز جلوبال.

الرسم البياني 3.2. مؤشرات المالية العامة الرئيسية (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)



المصادر: وزارة المالية الإماراتية والمركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء والمصرف المركزي.

الجدول 3.2 المصروفات العامة (بالمليار درهم)

نسبة التغير على أساس سنوي	الربع الأول 2026	الربع الأول 2025	
1.7%	31.5	31.0	تعويضات العاملين
2.7%	30.4	29.6	استخدام السلع والخدمات
64.2%	3.7	2.2	استهلاك رأس المال الثابت
6.0%	3.8	3.6	الفوائد
13.0%	2.7	2.3	الإعانات
27.9%	0.3	0.2	المنح
27.1%	22.1	17.4	المزايا الاجتماعية
849.9%	18.6	2.0	المصروفات الرأسمالية
-1.1%	19.2	19.4	مصروفات أخرى

المصدر: وزارة المالية الإماراتية

² بيانات مستخرجة في منتصف شهر أغسطس 2026.

2-2 تحليل القطاع العقاري

بلغ إجمالي قيمة المعاملات العقارية في دبي 419.7 مليار درهم في النصف الأول من عام 2026، وهو مستوى لم يطرأ عليه أي تغيير يُذكر مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق

بلغت أحجام المعاملات في أبوظبي ارتفاعاً على أساس سنوي بنسبة 114.2% و 77.7% في الربعين الأول والثاني من عام 2026، على التوالي

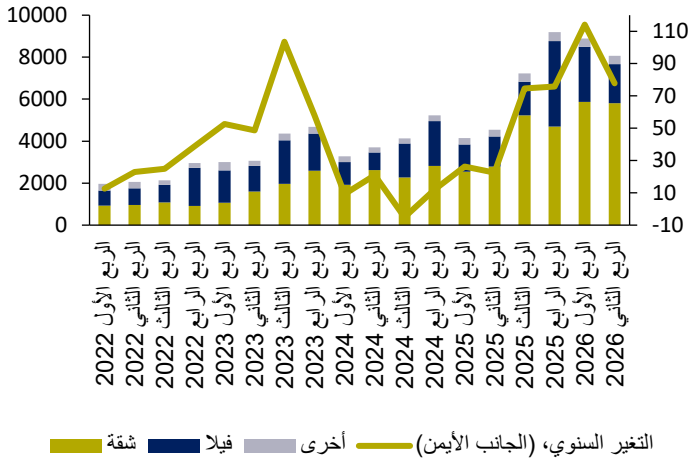
أظهر قطاع العقارات في دولة الإمارات مرونة وجاذبية للمستثمرين على المستويين المحلي والدولي

مبيعات العقارات

على الرغم من التطورات على الصعيد الإقليمي، إلا أن قطاع العقارات في دولة الإمارات واصل تسجيل نشاط قوي خلال النصف الأول من عام 2026، مدعوماً باستمرار اهتمام المستثمرين والنمو السكاني وتواصل عمليات تطوير المشاريع. ولقد شهدت مبيعات العقارات السكنية أداءً قوياً في النصف الأول من عام 2026، وذلك بفضل الطلب الخارجي المرتفع وتزايد أعداد السكان على المستوى المحلي. ولا تزال عوائد الإيجار في كل من أبوظبي ودبي مرتفعة نسبياً مقارنةً بالوجهات الاستثمارية العالمية الرئيسية الأخرى.

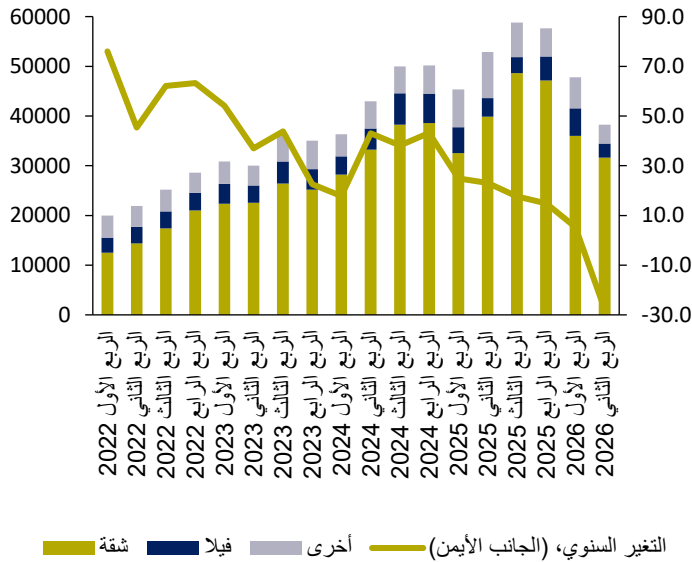
في أبوظبي، شهد حجم معاملات البيع ارتفاعاً خلال النصف الثاني من عام 2025، مدعوماً بشكل جزئي بنشاط مبيعات العقارات على الخارطة في فئات الوحدات السكنية ذات القيمة العالية. ولقد استمر الزخم القوي للنشاط خلال الربعين الأول والثاني من عام 2026، حيث ارتفع حجم المعاملات بنسبة 114.2% و 77.7% على أساس سنوي، على التوالي. وسجلت مبيعات الشقق السكنية ارتفاعاً بنسبة 108.5% على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2026، في حين حققت مبيعات الفلل ومنازل "التاون هاوس" نمواً بنسبة 29.7% على أساس سنوي. كما بلغت قيمة مبيعات الوحدات السكنية 39.6 مليار درهم في الربع الأول من عام 2026 و 30.9 مليار درهم في الربع الثاني من عام 2026، حيث تجاوزت مبيعات كل منها المستويات المسجلة في الفترات الربع سنوية السابقة، بما في ذلك الربع الرابع من عام 2025 الذي سجل 29.3 مليار درهم إماراتي.

أما في دبي، فقد شهدت أحجام المبيعات العقارية عودة إلى مستوياتها الطبيعية في الربع الثاني من عام 2026 بعد المستويات القياسية المسجلة في الفترات السابقة، في حين حافظت القيمة الإجمالية للمعاملات على مرونتها وقوتها. وقد سجل النصف الأول من عام 2026 ثاني أقوى أداء لنصف أول عام على الإطلاق بقيمة إجمالية بلغت 419.7 مليار درهم، كما ارتفع متوسط قيمة المعاملة بنحو 11% على أساس سنوي. وواصلت المواقع المتميزة استقطاب اهتمام كبير من جانب المستثمرين، وذلك بفضل التوسع السكاني المستمر، حيث ارتفع عدد سكان دبي بأكثر من 150 ألف نسمة منذ بداية العام، معظمهم خلال الربع الثاني، ليصل إلى حوالي 4.7 مليون نسمة، مما يؤكد استمرار جاذبية الإمارة كوجهة مثالية للعيش والاستثمار.

الرسم البياني 4.2. مبيعات العقارات في أبوظبي (الحجم) ³

المصدر: مركز أبوظبي العقاري.

الرسم البياني 5.2. عدد معاملات مبيعات العقارات السكنية في دبي



المصدر: منصة بيانات دبي (Data.Dubai).

³ الشقق: تشمل الشقق، وحدات الدوبلكس، شقق البنتهاوس، الفلل: تشمل الفلل، منازل التاون هاوس، قطع الأراضي المخصصة للفلل ومنازل التاون هاوس.

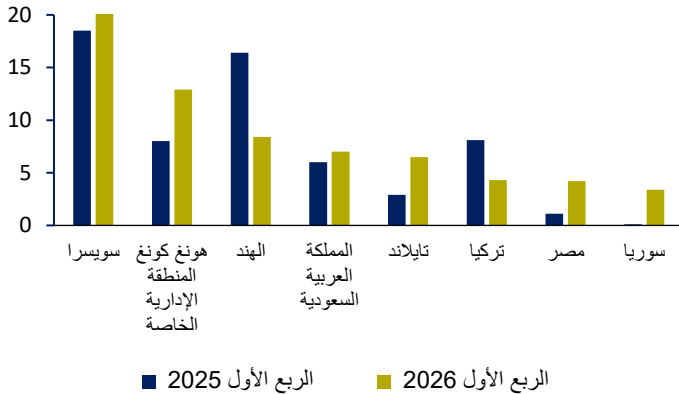
2-3 التجارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة

ارتفع سعر الصرف الفعلي الاسمي لدولة الإمارات بنسبة 0.3% على أساس سنوي في شهر يونيو 2026، مما يعكس تعزيز قيمة الدولار الأمريكي

ارتفعت الصادرات غير النفطية بنسبة 31.5% لتصل إلى 225.4 مليار درهم، كما حققت إعادة التصدير ارتفاعاً بنسبة 4.1% لتصل إلى 168.0 مليار درهم

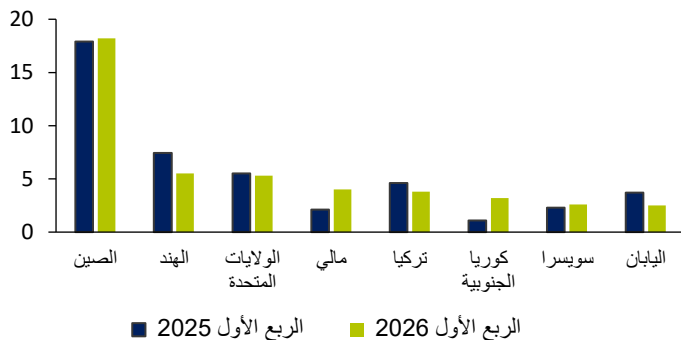
ارتفعت التجارة الخارجية لدولة الإمارات من السلع غير النفطية بنسبة 20.5% لتصل إلى 941.2 مليار درهم في الربع الأول من عام 2026

الرسم البياني 6.2. الصادرات غير النفطية لدولة الإمارات العربية المتحدة إلى الشركاء التجاريين الرئيسيين (كنسبة مئوية من الصادرات غير النفطية)



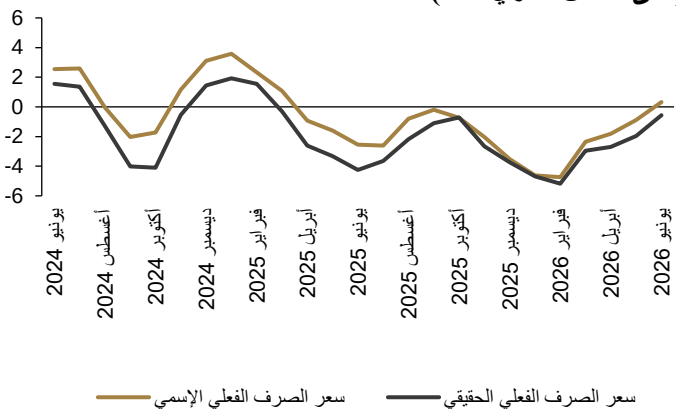
المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، بيانات أولية

الرسم البياني 7.2. واردات دولة الإمارات العربية المتحدة من الشركاء التجاريين الرئيسيين (كنسبة مئوية من الواردات)



المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، بيانات أولية

الرسم البياني 8.2. أسعار الصرف الفعلية الاسمية والحقيقية* (على أساس سنوي، %)



المصدر: بنك التسويات الدولية

* الزيادة تعني ارتفاع في قيمة العملة والانخفاض يعني تراجع في قيمة العملة

التجارة الدولية لدولة الإمارات العربية المتحدة

سجلت التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات في مجال السلع نمواً سنوياً بنسبة 20.5% في الربع الأول من عام 2026، لتصل قيمتها إلى 941.2 مليار درهم. ولقد ارتفعت الصادرات غير النفطية بنسبة 31.5% على أساس سنوي لتبلغ 225.4 مليار درهم، مدعومة بشكل رئيسي بزيادة صادرات الذهب والفضة والمجوهرات. ولقد ظلت سويسرا الوجهة الأولى للصادرات غير النفطية، مستحوذة على 23.6% من الإجمالي، تلتها هونغ كونغ (منطقة إدارية خاصة) بنسبة 12.9%، ومن ثم الهند بنسبة 8.4%. كما استحوذ الذهب على الفئة الأكبر ضمن الصادرات غير النفطية، حيث شكل 69.3% من إجمالي الصادرات غير النفطية، تلتها الفضة بنسبة 5.1% والمجوهرات بنسبة 3.3%.

كما حققت عمليات إعادة التصدير نمواً بنسبة 4.1% على أساس سنوي لتصل إلى 168.0 مليار درهم في الربع الأول من عام 2026. ولقد ظلت المملكة العربية السعودية الوجهة الأولى لإعادة التصدير، مستحوذة على 20.5% من الإجمالي، تلتها العراق بنسبة 6.0% ومن ثم الهند بنسبة 5.4%. كما استحوذت معدات الاتصالات على الحصة الأكبر من عمليات إعادة التصدير بنسبة 25.2%، في حين بلغت حصة كل من الألماس والمركبات 7.8% و6.9% على التوالي.

أما بالنسبة للواردات، فقد حققت ارتفاعاً بنسبة 20.5% خلال الفترة ذاتها، لتصل إلى 547.9 مليار درهم. حيث تصدرت الصين قائمة أكبر مصدر للواردات إلى دولة الإمارات العربية المتحدة بحصة بلغت 18.2%، تلتها الهند (5.5%) والولايات المتحدة (5.3%). وكان الذهب الفئة الأكبر ضمن الواردات، حيث شكل 32.7% من إجمالي الواردات، تلتها معدات الاتصالات بنسبة 9.6% ومن ثم المركبات بنسبة 5.2%.

سعر الصرف

شهد سعر الصرف الفعلي الاسمي، الذي يقيس قيمة العملة الوطنية مقابل سلة من عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين لدولة الإمارات، ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 0.3% على أساس سنوي في شهر يونيو 2026، ليعكس إلى حد كبير تعزيز قوة الدولار الأمريكي. في حين سجل سعر الصرف الفعلي الحقيقي، الذي يأخذ بعين الاعتبار فروق معدلات التضخم بين دولة الإمارات وشركائها التجاريين، انخفاضاً بنسبة 0.6% على أساس سنوي، مما يعكس، جزئياً، انخفاض معدل التضخم في دولة الإمارات العربية المتحدة نسبياً مقارنةً بشركائها التجاريين الرئيسيين.

4-2 التضخم

بلغ متوسط التضخم في دبي 5.3% على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2026

يتوقع مصرف الإمارات المركزي أن يبلغ التضخم في الدولة 2.4% في عام 2026 و1.9% في عام 2027

من المتوقع أن تسهم تكاليف الطاقة وأسعار الغذاء العالمية في زيادة التضخم

التضخم في دبي

تسارع معدل التضخم في مؤشر أسعار المستهلك في دبي خلال الربع الثاني من عام 2026، حيث يعود ذلك بشكل رئيسي، إلى ارتفاع تكاليف النقل وأسعار المواد الغذائية وتكاليف السكن. ووفقاً لبيانات منصة "دبي للبيانات" (Data.Dubai)، بلغ معدل التضخم الكلي (المقاس بمؤشر أسعار المستهلك) 5.3% على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2026، مسجلاً بذلك ارتفاعاً من 3.3% على أساس سنوي في الربع الأول من العام ذاته، مما يشير إلى اتساع نطاق ارتفاع الأسعار ليشمل عدة مكونات رئيسية في سلة المستهلك.

ولا تزال فئة السكن والمياه والكهرباء والغاز، التي تشكل 37.6% من سلة المستهلك، المحرك الرئيسي للتضخم، حيث بلغ معدل التضخم في هذه الفئة 7.3% على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2026 وذلك بالمقارنة مع 7.4% في الربع الأول، مما يعكس تباطؤاً طفيفاً في الإيجارات السكنية وتكاليف المرافق الخدمية المرتبطة بالسكن.

كما سجلت أسعار النقل ارتفاعاً في الربع الثاني من عام 2026، وذلك تماشياً إلى حد كبير مع التطورات التي شهدتها أسواق الطاقة العالمية. وسجلت مجموعة النقل، التي تمثل 11.7% من سلة المستهلك، تضخم بلغ 15.1% على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2026، وذلك بالمقارنة مع 0.2% على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2026. ويُعزى هذا الارتفاع الملحوظ في أسعار النقل والشحن إلى عدة عوامل مترابطة، تشمل على زيادة تكاليف الوقود واضطرابات سلاسل التوريد وارتفاع تكاليف الصيانة والتأمين. وكذلك ارتفع معدل التضخم في فئة الأغذية والمشروبات ليصل إلى 7.3% على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2026 وذلك بالمقارنة مع 2.7% على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2026، وذلك تماشياً مع ارتفاع أسعار الغذاء العالمية وتكاليف الشحن والخدمات اللوجستية، مما أدى إلى ضغوط سعرية على المواد الغذائية محلياً.

وبلغ معدل التضخم في فئة التعليم 2.3% على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2026 وذلك بالمقارنة مع 2.6% في الربع الأول من العام ذاته، مما يشير إلى تباطؤ في وتيرة نمو الأسعار خلال هذا الربع من العام. ولقد ساهمت تطورات الأسعار في فئات أخرى في المساعدة على الحد من التأثير الإجمالي على التضخم الكلي. وبدورها ظلت أسعار خدمات المعلومات والاتصالات دون تغيير يذكر في الربع الثاني، وذلك بعد انخفاضها بنسبة 0.4% على أساس سنوي في الربع الأول. كما انخفضت أسعار المنسوجات والملابس والأحذية بنسبة 0.5% على أساس سنوي، مقارنة بانخفاض نسبته 0.2% في الربع السابق من العام. أما التغيرات السعرية في فئات الاستهلاك الأخرى فقد كانت متفاوتة ومعتدلة بوجه عام، مع مساهمة محدودة في التضخم الكلي.

الآفاق المستقبلية للتضخم

يبلغ معدل التضخم المتوقع من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي لعام 2026 نسبة 2.4%. وتستمر التوقعات للمدى القريب في التأثر بشكل رئيسي بالضغوط المتعلقة بسلاسل الامداد الناجمة عن تزايد حالة عدم اليقين على الصعيد الإقليمي وتداعياتها على أسواق الطاقة العالمية وتكاليف الشحن وأسعار المواد الغذائية.

ومن المتوقع أن يظل معدل التضخم في دولة الإمارات العربية المتحدة دون المتوسطات التي تشهدها الأسواق والاقتصادات العالمية، حيث يُنتظر أن تسهم التطورات في تكاليف السكن وتنظيم أسعار بعض السلع الغذائية الأساسية ومراقبة المكونات الرئيسية لأسعار المستهلك، في المحافظة على مستويات تضخم محتواة وتحت السيطرة إلى حد كبير.

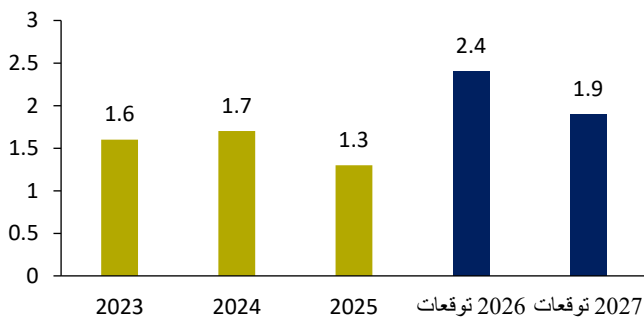
وفي عام 2027، يُتوقع أن يبلغ معدل التضخم 1.9%، مما يعكس انحساراً مرتقباً في ضغوط التكلفة العالمية واستمرار فعالية التدابير الداعمة لاستقرار الأسعار.

الجدول 4.2. التضخم في مؤشر أسعار المستهلك في دبي (على أساس سنوي، %)

الربع الثاني 2026	الربع الأول 2026	الأوزان	
5.3	3.3	100.0	جميع البنود
7.3	7.4	37.6	السكن والمياه والكهرباء والغاز
15.1	0.2	11.7	النقل
7.3	2.7	9.6	المواد الغذائية والمشروبات
2.3	2.6	8.0	التعليم
0.0	-0.4	5.3	المعلومات والاتصالات
-0.5	-0.2	5.6	الأقمشة والملابس والأحذية
1.0	0.7	4.0	الأثاث والسلع المنزلية
-0.3	0.1	6.0	سلع وخدمات متفرقة
1.2	0.3	5.7	المطاعم والفنادق
4.3	2.5	3.5	الترفيه والثقافة
1.0	1.0	1.1	الرعاية الصحية
1.2	0.8	1.6	التأمين والخدمات المالية
4.7	4.0	0.4	التبغ

المصدر: منصة بيانات دبي (Data.Dubai).

الرسم البياني 9.2. توقعات التضخم في دولة الإمارات (مؤشر أسعار المستهلك، %)



المصادر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء للأعوام (2025-2023) والمصرف المركزي للأعوام (2026-2027)

الفصل الثالث

تطورات الأسواق النقدية والمالية



1-3 المعروض النقدي وأسعار الفائدة

ارتفعت المجاميع النقدية ن1، ون2، ون3 في الربع الثاني من عام 2026، على أساس سنوي، بنسب 1.3%، و13.6%، و14.3% على التوالي

حافظ المصرف المركزي على سعر الأساس عند 3.65% في الربع الثاني، عقب قرار اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة بإبقاء سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية دون تغيير

تقلصت الفجوة بين سعر متوسط الإقراض بالدرهم لليلة واحدة وسعر الفائدة الأساسي إلى 3 نقاط أساس في الربع الثاني من عام 2026 بعد انحسار حالة عدم اليقين الجيوسياسي

المجاميع النقدية

واصل العرض النقدي نموه، وإن كان بوتيرة أبطأ، في الربع الثاني من عام 2026. وارتفع العرض النقدي (ن1) بنسبة 1.3% على أساس سنوي، ليبلغ 1,040 مليار درهم في نهاية شهر يونيو 2026. وبعبارة أخرى، فإن زيادة نسبة العرض النقدي (ن1) على أساس سنوي في الودائع النقدية، التي تشكل 84.6% من العرض النقدي (ن1) وارتفاعاً بنسبة 8.2%، على أساس سنوي، في النقد المتداول خارج البنوك أو الذي يُشكل 15.4% من العرض النقدي (ن1). كما ارتفع العرض النقدي (ن2) بنسبة 13.6%، على أساس سنوي، ليصل إلى 2,876.6 مليار درهم، وارتفعت الودائع شبه النقدية بنسبة 22.0%، على أساس سنوي، وتمثل 63.8% من العرض النقدي (ن2). وإضافة لذلك، سجل العرض النقدي (ن3) توسعاً بنسبة 14.3%، على أساس سنوي، ليصل إلى 3,426.3 مليار درهم، نتيجة ارتفاع بنسبة 17.9%، على أساس سنوي، في الودائع الحكومية، والتي تشكل 16% من العرض النقدي (ن3).

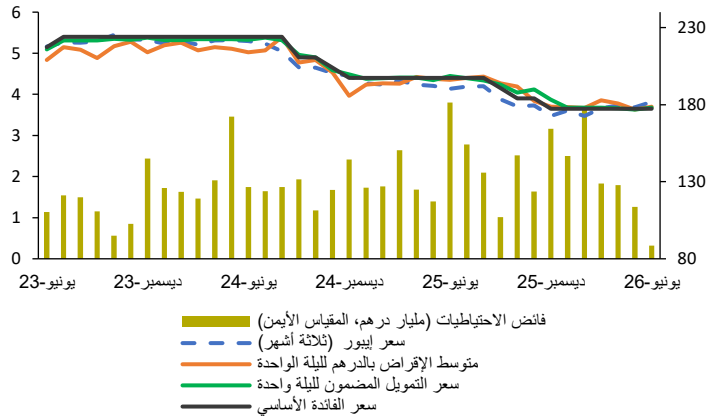
أسعار الفائدة

تماشياً مع سعر الفائدة على أرصدة الاحتياطي (IORB) لدى الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، حافظ المصرف المركزي على سعر الفائدة الرئيسي (سعر الأساس) عند 3.65% خلال الربع الثاني وحتى شهر يوليو. وظلت أسعار الفائدة لليلة واحدة متوافقة مع سعر الأساس، حيث بلغ متوسط الإقراض لليلة واحدة (دنيا) 3 نقاط أساس فوق سعر الأساس. كما ارتفع سعر الفائدة بين البنوك في الإمارات (إيبور) لأجل 3 أشهر، وهو مؤشر مرجعي رئيسي للقروض ذات الفائدة المتغيرة والمشتقات المالية، عند قياسه على أساس ربع سنوي.

وبلغ الرصيد الإجمالي للبنوك 357 مليار درهم في نهاية الربع الثاني، مسجلاً انخفاضاً طفيفاً قدره 43.3 مليار درهم مقارنة بالربع الأول. ولقد كان المحرك الرئيسي لهذا التغير هو صافي تدفقات خارجية للأصول الأجنبية بقيمة 88.3 مليار درهم، مما أثر على إجمالي رصيد القطاع. ومع ذلك، تم تعويض هذا الأثر جزئياً من خلال انخفاض في النقد المتداول بمقدار 11.6 مليار درهم وانخفاض في رصيد حساب الدولة بمقدار 5.9 مليار درهم، حيث ساهم هذان العاملان معاً في تعزيز السيولة ودعم إجمالي الرصيد. ورغم انخفاض إجمالي الرصيد، ظل فائض السيولة لدى البنوك كافياً لضمان استمرار تماشي أسعار الفائدة لليلة واحدة بشكل وثيق مع سعر الأساس للمصرف المركزي.

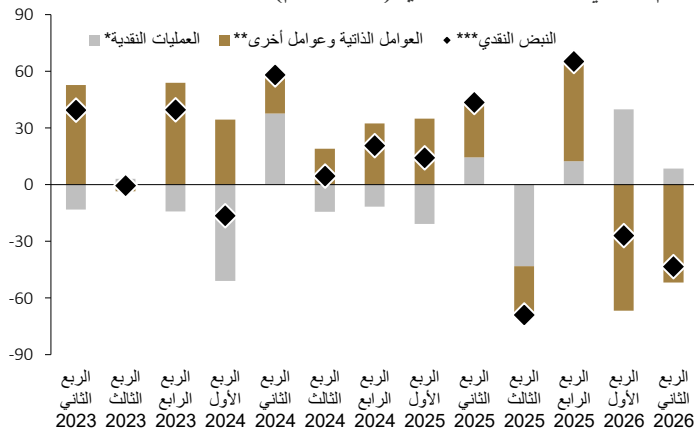
بحلول نهاية الربع الثاني من عام 2026، ازداد انحدار منحني عائدات الأدوات النقدية، حيث انخفضت أسعار الفائدة قصيرة الأجل بينما ارتفعت أسعار الفائدة طويلة الأجل. وجاءت هذه التحركات متماشية بشكل وثيق مع تحول عوائد سندات الخزنة الأمريكية. ومع نهاية شهر يونيو، بلغ رصيد الأدوات النقدية القائمة 193.6 مليار درهم، مسجلاً انخفاضاً من 236.4 مليار درهم في نهاية شهر مارس. ويعكس هذا الانكماش استحقاق شريحة كبيرة من الأدوات النقدية في شهر يونيو، فضلاً عن انخفاض طفيف في إصدار أدوات جديدة. ومن ناحية أخرى، ارتفعت قيمة شهادات الإيداع الإسلامية القائمة ليصل إلى 51.3 مليار درهم في نهاية الربع الثاني من عام 2026 (وذلك بالمقارنة مع 46.5 مليار درهم في الربع الأول من عام 2026).

الرسم البياني 1.3. أسعار الفائدة في دولة الإمارات وفائض الاحتياطات في النظام المصرفي (مليار درهم)



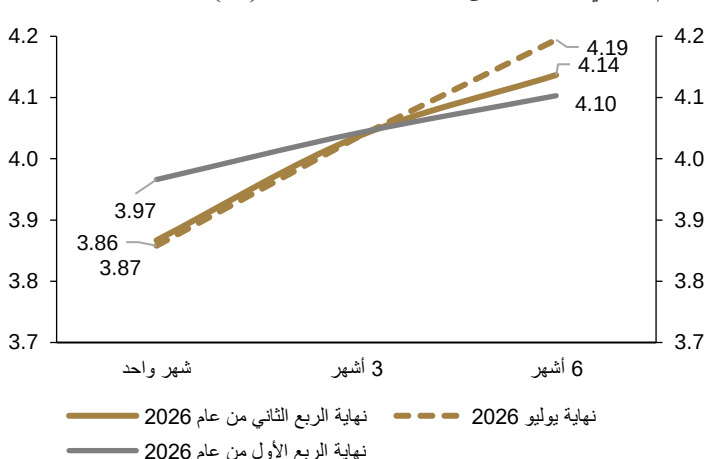
المصدر: بلومبيرغ، المصرف المركزي.

الرسم البياني 2.3. النبط النقدي (مليار درهم)



المصدر: المصرف المركزي
ملاحظات: *العمليات النقدية، **عوامل مستقلة (تشمل العملة المتداولة، وأرصدة حسابات الدولة، وصافي تدفقات رأس المال، وعوامل أخرى)، *** يعكس النبط النقدي صافي التغير في الرصيد المجمع للقطاع المصرفي، ويساوي مجموع صافي التدفقات الداخلة من العوامل المستقلة، فضلاً عن العمليات النقدية.

الرسم البياني 3.3. منحني عائد الأدوات النقدية (%)



المصدر: المصرف المركزي.

2-3 التطورات المصرفية

أظهرت نسب جودة الأصول مزيداً من التحسن في الربع الثاني من عام 2026، مما يعكس مرونة ومتانة النظام المالي	واصل نمو الودائع بنسبة 14.0% على أساس سنوي توفير قاعدة تمويلية متينة للنظام المصرفي في دولة الإمارات	اقتزن نمو الأصول بنسبة 12.5% على أساس سنوي بنمو في الإقراض بنسبة 18.1% على أساس سنوي
---	--	--

أصول النظام المصرفي وهيكله

ارتفع إجمالي أصول النظام المصرفي في دولة الإمارات بنسبة 12.5% على أساس سنوي، ليلبلغ 5,594 مليار درهم بنهاية الربع الثاني من عام 2026. ويتألف قطاع البنوك في دولة الإمارات من 62 بنكاً، منها 24 بنكاً وطنياً، و38 فرعاً لبنوك أجنبية تعمل في دولة الإمارات العربية المتحدة.

ائتمان وودائع النظام المصرفي

سجلت محفظة الإقراض لدى البنوك في دولة الإمارات نمواً بنسبة 18.1% على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2026. ولقد حافظ نمو الائتمان على متانته ومرونته، مدعوماً بظروف اقتصادية وتمويلية محلية مواتية، حيث اتسم نمو محفظة القروض المحلية بالشمولية ليشتمل على قطاعات ائتمانية رئيسية، بما في ذلك الأفراد والجهات الحكومية والكيانات المرتبطة بالحكومة.

كما قد تمت المحافظة على نمو قوي في الودائع، مُسجلاً معدلاً مضاعفاً بنسبة 14.0% على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2026، وإن كانت وتيرة النمو قد تباطأت قليلاً مقارنة بالربع السابق. ولقد كانت الدوافع لهذا النمو تتمثل بشكل رئيسي في ودائع المقيمين التي سجلت نمواً بنسبة 14.1% على أساس سنوي.

مؤشرات السلامة المالية

بقيت مستويات رأس المال في النظام المصرفي الإماراتي كافية وتنفوق بكثير الحد الأدنى للمتطلبات التنظيمية. وسجلت نسبة كفاية رأس المال مستوى تراجعاً طفيفاً لتصل إلى 17.0%، بينما بلغت نسبة الشق الأول من رأس المال مستوى 14.5%، وذلك مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق. ويُعزى التراجع الطفيف في نسب رأس المال إلى النمو المتسارع في الأصول المرجحة بالمخاطر مقارنة بنمو رأس المال.

وظلت أوضاع التمويل والسيولة عند مستويات كافية، مدعومة بنمو جيد في الودائع خلال الربع الثاني من عام 2026. ومع ذلك، ارتفعت نسبة القروض إلى الودائع لتصل إلى 79.4% في الربع الثاني من عام 2026 وذلك بالمقارنة مع 76.6% في الربع الثاني من عام 2025، مدفوعة بشكل أساسي بتجاوز معدل نمو الائتمان لمعدل نمو الودائع، وعلى الرغم من ذلك، تظل هذه النسبة عند مستوى مواتي.

حقوق القطاع المصرفي الإماراتي أفضل مؤشرات لجودة الأصول بنهاية الربع الثاني من عام 2026، حيث واصلت هذه المؤشرات تحسنها، إذ انخفضت نسبة صافي القروض المتعثرة إلى 1.3%، وتحسنت نسبة القروض المتعثرة لتصل إلى 2.8%. لقد ساهم كل من انخفاض حجم القروض المتعثرة بنسبة 16.1% على أساس سنوي ونمو الائتمان المصرفي في خفض نسب القروض المتعثرة.

حزمة دعم المؤسسات المالية

لم تؤثر التطورات الإقليمية بشكل جوهري على زخم نمو النظام المصرفي ومؤشراته الأساسية خلال الربع الثاني من عام 2026. وفي مارس 2026، أعلن المصرف المركزي عن حزمة استباقية لتعزيز مرونة المؤسسات المالية، وتهدف إلى تعزيز مرونة المؤسسات المالية.⁴

الجدول 1.3. الأصول والائتمان (مليار درهم)

الربع الثاني 2026	الربع الأول 2026	الربع الرابع 2025	الربع الثالث 2025	الربع الثاني 2025	
5,594	5,556	5,340	5,200	4,973	إجمالي الأصول
12.5%	17.7%	17.1%	18.1%	15.4%	(التغير على أساس سنوي، %)
2,758	2,696	2,570	2,479	2,334	إجمالي الائتمان
18.1%	20.3%	17.9%	14.7%	11.1%	(التغير على أساس سنوي، %)
2,175	2,138	2,049	2,012	1,911	الائتمان المحلي
13.9%	14.4%	11.2%	8.2%	5.2%	(التغير على أساس سنوي، %)
582	557	521	467	424	الائتمان الأجنبي
37.5%	50.1%	54.3%	54.5%	48.9%	(التغير على أساس سنوي، %)

المصدر: المصرف المركزي
ملاحظة: البيانات كما في نهاية الفترة

الجدول 2.3. إجمالي الودائع (مليار درهم)

الربع الثاني 2026	الربع الأول 2026	الربع الرابع 2025	الربع الثالث 2025	الربع الثاني 2025	
3,473	3,446	3,305	3,186	3,046	ودائع البنوك
14.0%	17.4%	16.1%	15.4%	13.1%	(التغير على أساس سنوي، %)
3,181	3,139	3,008	2,891	2,789	ودائع المقيمين
14.1%	16.8%	15.7%	13.5%	12.9%	(التغير على أساس سنوي، %)
292	307	298	295	257	ودائع غير المقيمين
13.3%	23.5%	21.2%	38.0%	16.0%	(التغير على أساس سنوي، %)

المصدر: المصرف المركزي
ملاحظة: البيانات كما في نهاية الفترة.

الجدول 3.3. مؤشرات السلامة المالية في دولة الإمارات

الربع الثاني 2026	الربع الأول 2026	الربع الرابع 2025	الربع الثالث 2025	الربع الثاني 2025	
كفاية رأس المال					
17.0%	16.8%	17.0%	17.4%	17.3%	نسبة كفاية رأس المال
15.8%	15.7%	15.8%	16.2%	16.0%	نسبة الشق الأول من رأس المال
14.5%	14.3%	14.4%	14.8%	14.6%	نسبة حقوق المساهمين العادية من الشق الأول
السيولة والتمويل					
76.2%	75.7%	73.8%	75.1%	73.8%	نسبة السلف إلى الموارد المستقرة
79.4%	78.2%	77.7%	77.8%	76.6%	نسبة القروض إلى الودائع
16.6%	18.8%	20.1%	19.0%	20.6%	نسبة الأصول السائلة المؤهلة
جودة الأصول					
1.3%	1.5%	1.6%	1.6%	1.7%	نسبة صافي القروض المتعثرة
2.8%	3.2%	3.3%	3.6%	3.9%	نسبة القروض المتعثرة

المصدر: المصرف المركزي
ملاحظة: البيانات كما في نهاية الفترة.

⁴ لمزيد من المعلومات، يُرجى الرجوع إلى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (2026): يستعرض مجلس إدارة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي متانة ومرونة النظام المالي والقطاع المصرفي في الدولة، ويُقر حزمة استباقية لتعزيز مرونة المؤسسات المالية.

3-3 تطورات قطاع التأمين

ظل قطاع التأمين متمتعاً برسملة كافية في النصف الأول من عام 2026، مع نسبة كفاية رأس مال، وعائد متوسط أصول جيدة	سجل إجمالي المخصصات الفنية، وإجمالي حقوق الملكية زيادة بنسبة 6.8% و15.6%، على التوالي، في النصف الأول من عام 2026	في النصف الأول من عام 2026، ارتفع إجمالي أقساط التأمين المكتتبة وإجمالي المطالبات المدفوعة بنسبة 11.0% و18.7% على أساس سنوي، على التوالي
---	---	--

هيكل قطاع التأمين ونشاطه

واصل قطاع التأمين في دولة الإمارات نموه في النصف الأول من عام 2026 من حيث أقساط التأمين المكتتبة والمخصصات الفنية والمطالبات المدفوعة وحقوق الملكية. وظلّ القطاع يتمتع برسملة قوية، من حيث نسب قوية لكفاية رأس المال والعائد على الأصول.

وارتفع عدد شركات التأمين المرخصة إلى 59 شركة، منها 23 شركة تقليدية⁵ و10 شركات تكافل وطنية، و26 فرعاً لشركات تأمين أجنبية تعمل في الدولة⁶، وارتفع عدد المهن المرتبطة بالتأمين إلى 528.

مؤشرات الأداء الرئيسية

خلال النصف الأول من عام 2026، ارتفع إجمالي أقساط التأمين المكتتبة بنسبة 11.0% على أساس سنوي، ليبلغ 45.4 مليار درهم، ويُعزى ذلك بشكل أساسي إلى نمو أقساط تأمين الممتلكات والمسؤوليات والتي قد سجلت ارتفاعاً بنسبة 6.0% على أساس سنوي، لتبلغ 17.2 مليار درهم، وبدورها سجلت أقساط التأمين الصحي ارتفاعاً بنسبة 11.4% لتبلغ 23.0 مليار درهم، كما سجلت أقساط التأمين على الأشخاص وعمليات تكوين الأموال ارتفاعاً بنسبة 28.8%، لتبلغ 5.2 مليار درهم.

كما ارتفع إجمالي المطالبات المدفوعة لجميع أنواع برامج التأمين بنسبة 18.7% على أساس سنوي، ليبلغ 25.5 مليار درهم في النص الأول من عام 2026، وتشمل مُطالبات التأمين على الممتلكات والمسؤوليات وقدرها 9.3 مليار درهم، ومُطالبات التأمين الصحي وقدرها 13.2 مليار درهم، ومُطالبات التأمين على الأشخاص وعمليات تكوين الأموال وقدرها 2.9 مليار درهم.

وفي النصف الأول من عام 2026، ارتفع إجمالي المخصصات الفنية⁷ بنسبة 6.8% على أساس سنوي، ليبلغ 106.9 مليار درهم. وارتفع حجم الأصول المُستثمرة في قطاع التأمين إلى 99.2 مليار درهم (55.8% من إجمالي الأصول) وذلك بالمقارنة مع 84.4 مليار درهم (57.2% من إجمالي الأصول) خلال الفترة ذاتها من عام 2025.

مؤشرات سلامة قطاع التأمين

ظلّ قطاع التأمين في دولة الإمارات متمتعاً برسملة جيدة، حيث بلغت نسبة الاحتفاظ⁸ بأقساط التأمين المكتتبة نسبة 56.2% (25.5 مليار درهم) في الربع الثاني من عام 2026، وذلك بالمقارنة مع 52.5% (21.5 مليار درهم) في العام السابق. وفيما يتعلق بنسب كفاية رأس المال المختلفة، ارتفعت نسبة الأموال الذاتية⁹ إلى متطلبات الحد الأدنى لرأس المال إلى 560.4% في الربع الثاني من عام 2026، مرتفعة من 516.1% في الربع الأول من عام 2026، وكان ذلك نتيجة لزيادة الأموال الذاتية المؤهلة لتلبية متطلبات الحد الأدنى لرأس المال. ارتفعت أيضاً نسبة الأموال الذاتية إلى متطلبات ملاءة رأس المال وبلغت 198.2% في الربع الثاني من عام 2026 وذلك بالمقارنة مع 187.2% في الربع الأول من عام 2026. وبشكل مشابه، ارتفعت نسبة الأموال الذاتية إلى الحد الأدنى لصندوق الضمان إلى 290.9% في الربع الثاني من عام 2026، من 269.1% في الربع الأول من عام 2026.

ومن حيث الربحية، فقد ارتفعت نسبة صافي إجمالي الربح إلى صافي أقساط التأمين المكتتبة لتصل إلى 13.3% في الربع الثاني من عام 2026. وارتفع العائد على متوسط الأصول إلى 0.9% في الربع الثاني من عام 2026.

الجدول 4.3. المؤشرات الرئيسية لقطاع التأمين (مليار درهم)

	2025				*2026
	الربع الأول	الربع الأول - الربع الثالث	الربع الأول	الربع الأول	الربع الأول
1- إجمالي أقساط التأمين المكتتبة	23.9	40.9	57.8	74.8	27.5
• الممتلكات والمسؤوليات	9.0	16.3	24.0	30.0	10.0
• التأمين الصحي	12.9	20.7	27.8	36.4	14.9
• الأشخاص وعمليات تكوين الأموال	2.0	4.0	6.0	8.4	2.6
2- إجمالي المطالبات المدفوعة	11.0	21.5	32.3	46.2	12.7
• الممتلكات والمسؤوليات	4.5	8.0	11.7	15.6	4.6
• التأمين الصحي	6.0	12.3	18.9	26.2	6.8
• الأشخاص وعمليات تكوين الأموال	0.5	1.2	1.7	4.4	1.2
3- المخصصات الفنية	95.5	100.1	99.4	96.3	103.0
4- إجمالي الأصول المستثمرة	82.0	84.4	86.4	96.4	96.4
5- إجمالي الأصول	142.1	147.4	149.2	164.9	174.8
6- إجمالي حقوق الملكية	31.1	31.4	32.4	34.6	36.0

المصدر: المصرف المركزي.
ملاحظة: * بيانات أولية، تراكمية في نهاية الفترة.

الجدول 5.3. مؤشرات سلامة التأمين (%)

	2025					*2026
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني
1- نسبة إعادة التأمين	50.8	52.5	51.9	56.6	53.9	56.2
2- نسب كفاية رأس المال						
الأموال الذاتية إلى متطلب الحد الأدنى لرأس المال	393.2	423.4	434.9	454.5	516.1	560.4
الأموال الذاتية إلى متطلب ملاءة رأس المال	204.1	229.5	241.7	198.8	187.2	198.2
الأموال الذاتية إلى المبلغ الأدنى للضمان	294.7	328.9	331.9	258.0	269.1	290.9
3- نسب الأرباح						
صافي إجمالي الربح إلى صافي الأقساط المكتتبة	7.3	10.5	11.6	9.5	8.7	13.3
العائد على متوسط الأصول	0.8	0.9	0.9	0.5	0.8	0.9

المصدر: المصرف المركزي.
ملاحظة: * بيانات تقديرية

8 تُحسب نسبة الاحتفاظ باعتبارها النسبة بين صافي الأقساط المكتتبة وإجمالي الأقساط المكتتبة.

9 تتكون الأموال الذاتية من رأس المال الذي ينبغي على شركة التأمين توفيره لتلبية متطلبات الملاءة المالية، والذي يتضمن الأصول المقبولة ناقصاً الخصوم.

5 تم ترخيص شركة وطنية جديدة للتأمين على الحياة في الربع الثاني من عام 2026.

6 تقوم شركة أجنبية واحدة بمزاولة إعادة التأمين فقط.

7 المخصصات الفنية هي مبالغ تقوم شركات التأمين باقتطاعها والاحتفاظ بها لمواجهة الالتزامات المالية المستحقة للمؤمن لهم، طبقاً للتشريعات الواردة في القانون والأنظمة المالية لشركات التأمين وشركات التأمين التكافلي.

4-3 التطورات المالية

أظهرت نتائج استبيان المصرف المركزي أن توازناً على نطاق واسع في الربع الثاني من عام 2026، مما يعكس بيئة ائتمانية تتسم بالاعتدال

سجلت علاوات مبادلة مخاطر الائتمان لكل من أبوظبي ودبي ارتفاعاً طفيفاً في الربع الثاني من عام 2026، إلا أنها لا تزال ضمن الأدنى في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا

بحلول نهاية الربع الثاني من عام 2026، ارتفع المؤشر العام لسوق دبي المالي بنسبة 4.4% على أساس سنوي ليصل إلى 5,956 نقطة، في حين ظل المؤشر العام لسوق أبوظبي للأوراق المالية مستقراً إلى حد كبير عند مستوى 9,804 نقطة

الجدول 6.3. أسواق الأسهم في دولة الإمارات (القيم في نهاية الفترة)

أبوظبي						
الربع الثاني 2026	الربع الأول 2026	الربع الرابع 2025	الربع الثالث 2025	الربع الثاني 2025	الربع الأول 2025	
9,804	9,521	9,993	10,015	9,958	9,369	نقطة
%1.5-	%1.6	%6.1	%6.3	%9.9	%1.5	مؤشر أسعار الأسهم %، على أساس سنوي
2,880	2,767	3,140	3,110	3,094	2,932	مليار درهم
%6.9-	%5.6-	%4.6	%6.0	%10.6	%3.1	القيمة السوقية %، على أساس سنوي
82	89	126	80	96	83	مليار درهم
%15.2-	%7.7	%67.7	%3.8	%59.7	%23.9	القيمة المتداولة %، على أساس سنوي
دبي						
الربع الثاني 2026	الربع الأول 2026	الربع الرابع 2025	الربع الثالث 2025	الربع الثاني 2025	الربع الأول 2025	
5,956	5,434	6,047	5,840	5,706	5,096	نقطة
%4.4	%6.6	%17.2	%29.7	%41.6	%20.0	مؤشر أسعار الأسهم %، على أساس سنوي
965	882	975	978	979	896	مليار درهم
%1.4-	%1.6-	%7.6	%29.4	%44.3	%22.9	القيمة السوقية %، على أساس سنوي
54	59	37	43	43	40	مليار درهم
%24.4	%47.7	%11.9	%76.0	%99.1	%64.9	القيمة المتداولة %، على أساس سنوي

المصدر: هيئة سوق المال

الجدول 7.3. الإمارات العربية المتحدة – مبادلات مخاطر الائتمان السيادية (المتوسط، نقطة أساس)

2026		2025				
الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
42.1	35.7	28.7	30.1	39.4	39.3	أبوظبي
75.8	57.6	50.6	55.0	58.4	59.3	دبي

المصدر: بلومبيرغ

أسواق الأسهم

بلغ المؤشر العام لسوق أبوظبي للأوراق المالية مستوى 9,804 نقطة في نهاية الربع الثاني من عام 2026، كما وصلت القيمة السوقية للسوق إلى 2.9 تريليون درهم عند نهاية الربع الثاني من عام 2026.

وارتفع المؤشر العام لسوق دبي المالي بنسبة 4.4% على أساس سنوي عند 5,956 نقطة. كما وصلت القيمة السوقية للسوق إلى 1.0 تريليون درهم عند نهاية الربع الثاني من عام 2026.

وتُسلط الاستثمارات المتواصلة من قبل المؤسسات والأطراف الدولية الضوء على عمق الثقة في منصة السوق والرؤية على المدى الطويل لأسواق رأس المال في دولة الإمارات العربية المتحدة.

علاوات مُبادلة مخاطر الائتمان

شهدت علاوات مُبادلة مخاطر الائتمان لأجل خمس سنوات لحكومة أبوظبي ارتفاعاً من 35.7 نقطة أساس في الربع الأول من عام 2026 إلى 42.1 نقطة أساس في الربع الثاني من عام 2026. في حين شهدت علاوات مُبادلة مخاطر الائتمان لأجل خمس سنوات لحكومة دبي ارتفاعاً من 57.6 نقطة أساس إلى 75.8 نقطة أساس خلال الفترة ذاتها. وتظل هذه المعدلات عند مستويات منخفضة نسبياً، مما يعكس متانة الأوضاع المالية، وانخفاض المخاطر الاقتصادية، ووجود مصداق مالية كبيرة في صناديق الثروة السيادية. وتواصل أبوظبي تسجيل واحدة من أدنى علاوات مبادلة مخاطر الائتمان في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا.

استبيان مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي حول توجّهات الائتمان

شهدت أوضاع الائتمان حالة من التراجع المعتدل خلال الربع الثاني. وذلك في ظل تصاعد حالة عدم اليقين. وقد شمل هذا الاعتدال مختلف الجوانب، حيث أثر على الطلب على الائتمان (سواء للأفراد أو الشركات) وعلى الرغبة في الإقراض. ولقد أظهرت نتائج الاستطلاع تراجعاً في وتيرة الطلب على ائتمان الشركات والأفراد، وسط زيادة مستويات الحذر في القرارات الاستثمارية وقرارات الاقتراض العائلي. كما أفادت المؤسسات المالية بتبنيها نهجاً متأنياً ومدرّساً في عمليات الإقراض خلال الربع من العام، بما يتماشى مع تقييمها المستمر للأوضاع الاقتصادية وظروف سوق الائتمان. ومع ذلك، أعرب المشاركون في الاستبيان عن تفاؤلهم، إذ توقعوا بيئة اقتصادية أكثر استقراراً تدعم انتعاش كلاً من العرض والطلب على الائتمان.

المقر الرئيسي
مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
شارع الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود
ص.ب. 854
أبوظبي
الإمارات العربية المتحدة

فرع دبي شارع 26 بر دبي ص.ب. 448 دبي الإمارات العربية المتحدة	فرع الشارقة شارع الملك عبد العزيز المنطقة الصناعية بالشارقة ص.ب. 645 الشارقة الإمارات العربية المتحدة	فرع رأس الخيمة شارع المنتصر ص.ب. 5000 رأس الخيمة الإمارات العربية المتحدة	فرع الفجيرة شارع حمد بن عبدالله ص.ب. 768 الفجيرة الإمارات العربية المتحدة	فرع العين شارع علي بن أبي طالب ص.ب. 1414 العين الإمارات العربية المتحدة
---	--	---	--	--

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال على:
الهاتف المجاني: 800 22823
الهاتف: +9712-6652220
الفاكس: +9712-6652504